سلسلة دراسات استراتيجية 14

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته «الحالة الفلسطينية ... نموذجاً»

باسم الزبيدي

تعقيب
هاني المصري
مضر قسيس

2005

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

باسم الزبيدي
الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته «الحالة الفلسطينية ... نموذجاً»
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

الإصلاح: جذوره ومعانيه
وأوجه استخداماته
«الحالة الفلسطينية ... نموذجاً»

باسم الزبيدي

تعقيب

هاني المصري
مضر قسيس

الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته
«الحالة الفلسطينية ... نموذجاً»

باسم الزبيدي

تدقيق لغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

الطبعة الأولى – تموز / يوليو – 2005

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-27-8

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
صفحة الكترونية: http://home.birzeit.edu/giis
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail:
Website:
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

تم نشر هذا الكتاب بدعم من
وكالة التنمية الكندية الدولية

Financial support for the IALIIS publications is contributed by the Canadian International Development Agency

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان – رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، ما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالياً وعشوائياً، ارتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك، تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الاتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من اثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحافية، في كتاب يُوزَّع على المؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضاً.

وبالتالي، فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضاً توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة واهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

مقدمة ٩

الإصلاح: خلفية عامة ١١

أ–الإصلاح كمفردة لغوية ١١

ب– الإصلاح كصيغة مضادة للفساد ١٣

ج– تاريخية المفهوم ١٧

نظريات الإصلاح ٢٧

أ– المداخل/النظريات البنيوية (Structure Theories) ٢٩

ب– المداخل/النظريات الثقافية (Cultural Theories) ٣٤

الإصلاح في العالم العربي والإسلامي ٣٩

أ– الجذور والبدايات ٣٩

ب– الحاجة والمسوغات ٤٤

الحالة الفلسطينية والإصلاح ٥١

أ– إصلاح أم مقاومة؟ دولة أم ثورة؟ ٥١

ب– خصوصية الإصلاح ٥٤

ج– السلطة الفلسطينية والإصلاح ٥٧

د– العوائق والتحديات ٦٢

المراجع ٧٢

تعقيب هاني المصري ٧٩

تعقيب مضر قسيس ٨٥

الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته «الحالة الفلسطينية ... نموذجاً»

باسم الزبيدي*

* أستاذ مساعد في كلية الحقوق والإدارة العامة – جامعة بيزيت.

مقدمة

تتناول هذه الورقة موضوعاً تعاظم الاهتمام به بشكل ملفت في الآونة الأخيرة هو الإصلاح. فمنذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة وأصبح جزءاً أساسياً من السياسات والتوجهات للدول والمنظمات، وأصبح شديد الارتباط بالكثير من المسائل المهمة كالديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والسلم، والحرب. فعبره يتم اليوم تبني المبادرات الهادفة إلى تغيير ملامح الكيانات وأنماط سلوك الأمم، وباسمه تشن الحروب، وتلغى الكيانات، وتحاصر الشعوب. كل هذا إلى جانب حقيقة أن الإصلاح هو قدر يلازم التجارب الإنسانية، لا تستثنى منه دولة، أو أمة، أو حضارة، ولا يستطيع أحد أن يتنكر له أو يلغيه.

ما تسعى إليه هذه الورقة هو التعريف بمفهوم الإصلاح، وكشف معانيه المختلفة ومضامينه التاريخية، بغية وضع الجدل القائم حوله، وكذلك دعوات الإصلاح التي تصدر اليوم من أكثر من جهة، في سياقاتها التاريخية والمنطقية، ليتسنى لنا استيعابها جيداً، ومن ثم التعاطي معها بحكمة واقتدار لخدمة مصالحنا الحقيقية.

ولتحقيق ذلك، تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول منها الإصلاح كمفردة لغوية وكمفهوم تاريخي، وأهم المداخل والنظريات التي تعالج موضوع الإصلاح. أما القسم الثاني، فيتطرق إلى موضوع الإصلاح في سياق العلاقة بين الغرب والعالمين الإسلامي والعربي، بينما يركز القسم الثالث على موضوع الإصلاح في الحالة الفلسطينية.

وبخصوص منهجية الدراسة، فهي منهجية يطغى عليها النبرة التاريخية التحليلية، حيث ترتكز على ما كتب حول موضوع الإصلاح في كلاسيكيات الفكر الاجتماعي والسياسي، ابتداءً بأفلاطون وأرسطو، وانتهاءً بماركس، هذا إلى جانب كتابات المحدثين والمعاصرين حول

هذا الأمر. وانسجاماً مع هذا النوع من الأدبيات، تنظر الدراسة إلى موضوع الإصلاح كأمر تاريخي تُحَدِّد معالمه ومعانيه منظومات المصالح وعلاقات القوة السائدة في مكان وزمان محددين، ما حدا بها لأن تركز وتُأَوِّل على السياقات والفضاءات العامة الصانعة لمفهوم الإصلاح وعلى الظروف المحيطة به (على مستوى الـ Macro)، أكثر من تأويلها على ما يحيط به من جزئيات وتفاصيل على الرغم من أهمية ذلك وفائدته في حالة أن يكون هناك متسع.

الإصلاح: خلفية عامة

أ- الإصلاح كمفردة لغوية

الإصلاح والفساد مفردتان متلازمتان يصعب تعريف وفهم إحداهما دون تعريف وفهم الأخرى. فمن الناحية اللغوية يصعب الاستدلال على معنى الإصلاح دون اعتباره نداً للفساد تماماً، كما يصعب الاستدلال على معنى الفساد دون اعتباره حالة تتنافى مع مبدأ الصلاح والإصلاح. ونرى هذا الربط بين المفهومين حاضراً في تعريف المعاجم لهما. فالمعاجم العربية تعرّف الإصلاح من خلال أصل المفردة صلح وصلوحاً؛ بمعنى أنه ذاك الشيء (فكراً كان أم فعلاً) الذي زال عنه الفساد، وتعريف الفساد من خلال أصل المفردة فَسَدَ وفساداً؛ بمعنى أنه ذاك الشيء (الفكر أو الفعل) الذي تعرض للعطب، والذي فقد صلاحه أو صلوحه. وتعرّف اللغات الأخرى على ما يبدو المفهومين على الطريقة نفسها، حيث تعرف معاجم اللغة الإنجليزية المفردة (reform) على أنها: (Actions that improves conditions)، أو (to improve by correcting errors)؛ بمعنى أن مفردة الإصلاح تعني ذاك العمل/الأعمال الذي يحسن الظرف، أو التحسينات الهادفة إلى تصحيح الأخطاء. أما المفردة (corruption)، فتعرفها تلك المعاجم على أنها: (action that change things from good to bad)؛ أي الأفعال التي تغير الأشياء/الناس من الصالح إلى السيئ.[1]

هذا ما يتعلق بالإصلاح كمفردة لغوية. أما الإصلاح كموضوع، فيأخذ مضامين كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها أو فصلها عن بعضها بعضاً. فمن بين هذه المضامين ما هو مرتبط بالفرد، ومنها ما هو مرتبط بالجماعة، ومنها ما هو مرتبط بالأفكار والعقائد، ومنها ما هو مرتبط

[1] انظر/ي *The Compact Edition of the Oxford English Dictionary*, Oxford University Press, 1971

بالسلوك والأفعال، ومنها كذلك ما هو مباشر وآني، ومنها ما هو غير مباشر وبعيد المدى. ومن ثنايا هذا الامتداد الواسع لرقعة موضوع الإصلاح، ظهرت له مستويات كثيرة منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والمؤسسية، والإدارية، والمالية، وغيرها، ومنها المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، ومنها كذلك ما هو مرتبط بالدول والكيانات المستقلة، ومنها ما هو مرتبط بالكيانات فاقدة السيادة والاستقلال أو بالكيانات الانتقالية. ولموضوع الإصلاح أيضاً علاقة بمستويات نمو المجتمعات ودرجة تطورها الحضاري (متقدمة أو نامية على سبيل المثال)، وبأنماط القيم والعقائد والموروث التاريخي للمجتمعات.

ومن الواضح أن الإصلاح هو حالة من التغير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً في شكل الحكم والعلاقات السائدة دون المساس بأسسها، الأمر الذي يعني أنها تحسن حال النظام دون المساس بمرتكزاته. لذا، يُشَبَّه الإصلاح «بالدعائم الخشبية المقاومة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية»، ويستعمل للحيلولة دون حصول الثورة أو لتأخير وقوعها.[٢]

وهناك آراء أخرى ترى أن عملية التغير التي يحدثها الإصلاح تتجاوز حدود التأثير في شكل الحكم لتصل إلى القيم وأنماط السلوك التقليدية، ووسائل الاتصال والتعليم ونطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وإعادة توزيع الموارد المادية والرمزية».[٣]

---

[٢] عبد الوهاب الكيالي في عمار داوود، **الفساد والإصلاح**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣.

[٣] صموئيل هانتينغتون. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (*Political Order In Changing Societies*)، سمية فلو (مترجمة) بيروت: دار الساقي، 1993.

ب- الإصلاح كصيغة مضادة للفساد

أما الفساد بالمقابل، فتعريفاته متنوعة وواسعة ويصعب حصرها لامتداد رقعته، وتباين منطلقات تشخصيه، وتعدد أشكاله، وآليات محاربته. ومن هذه التعريفات القول بأن الفساد هو قبول من هو بالسلطة مالاً أو امتيازاً أو هديةً ذات قيمة مالية (رشوة) مقابل أداء عمل هو ملزم بالقيام به رسمياً بالمجّان، أو ممنوع من أدائه رسمياً، أو هو قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة كاستغلال المنصب الإداري، أو سوء استخدام السلطة الرسمية، وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. وينظر آخرون للفساد على أنه علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون، وهما الفَساد والمفسدون، حيث أن الأخير هو كل شخص يحوز سلطة يستعملها استعمالاً احتيالياً، والفاسد هو كل من يحوز وسيلة مادية لشراء تلك السلطة، أو بالأحرى شراء قرار بعينه يمكن أن يصدر عن تلك السلطة.

وبخصوص أسباب الفساد، فقد وضع روبرت كلتجارد[٤] وهو خبير مهم في هذا الموضوع، معادلة تحدد أسباب الفساد كالتالي:

سيطرة احتكارية من مسؤولين مع استخدام سلطات تقديرية وغياب نظم المساءلة:

ف (الفساد) = أ (احتكار) + ح (حرية تصرف) – م ن ش (مساءلة+ نزاهة+ شفافية).

إن ما يشير إليه هذا التوصيف هو أن غياب المساءلة والنزاهة والشفافية في ظل احتكار السلطة وحرية التصرف يقود إلى الفساد، ما يعني أنه في المقام الأول نتيجة لقصور في إدارة الحكم. فالفساد يأتي كمؤشر دال على إخفاق المؤسسات في إدارة المجتمع وافتقارها إلى القدرة

[٤] روبرت كليتجارد. **السيطرة على الفساد**، (Controlling Corruption)، علي حسين عجاج (مترجم) عمان: دار البشر للنشر والتوزيع، 1994

اللازمة للقيام بذلك من خلال القيود والضوابط الاجتماعية والقضائية والسياسية والاقتصادية. وعندما تضعف أو تنهار هذه النظم (الرسمية وغير الرسمية)، تزداد صعوبات تنفيذ القوانين والسياسيات التي تضمن المساءلة والشفافية.

وقد كشفت الدراسات أيضاً أن لهيكلية المكافآت (وبخاصة الرواتب أو الأجور) لدى مؤسسات الدولة أثراً كبيراً في ظهور الفساد. فالمرتبات الضئيلة لدى الموظفين تشجع على ممارسة الفساد وانتشاره عندما يكون ذلك متاحاً أو عندما يكون من غير المحتمل أن يتم القبض على مقترفيه ومعاقبتهم إذا تم كشف أمرهم.[٥] إن هذا لا يعني على كل حال أن المرتبات العالية كفيلة بإحداث التأثير على حالة الفساد ما لم يتبع ذلك تغيير في مواقف الأفراد وتأسيس تقاليد مدنية تقوم على أساس الجدارة والتنفيذ الدقيق للتعليمات واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد.

وهناك عامل آخر ذو علاقة بظهور الفساد يتمثل بدرجة خطر انكشاف وافتضاح المسؤولين (الفاسدين)، بما في ذلك احتمالية القبض عليهم. فالظروف والبيئات اليقظة، كتلك التي نجد فيها التكوينات المدنية المنظمة والنشطة كالنقابات، والجمعيات، والهيئات، والمراكز، وحرية الصحافة، على سبيل المثال، هي عادة أقل تسامحاً مع الفساد وأكثر استعداداً لمكافحته ومحاربته من بيئات أخرى لا يتوفر فيها ذلك. إن عدم معاقبة مقترفي الفساد على أفعالهم تعتبر من العوامل الحاسمة في تسهيل السلوك الفاسد. ذلك أنه إذا لم تتم مقاضاة المسؤولين الفاسدين، وإذا لم يفقدوا وظائفهم، ولم يوصموا بالعار عند افتضاح أمرهم، فإن ذلك قد يسهل عملية الاعتداء على المال العام، ويدعم ثقافة الإفلات من العقاب، الذي بدوره يؤدي إلى مزيد من الفساد.

إن استعراض هذه العوامل لا ينبغي أن ينسينا أهمية مجموعة أخرى من العوامل ذات علاقة بظهور الفساد وانتشاره في المجتمعات. ومن بين هذه العوامل درجة تدخل الدولة في المجتمع واقتصادياته،

---

[٥] مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آذار ٢٠٠٤.

حيث تشير الدراسات والكثير من التجارب إلى أنه كلما كبرت الدولة وزاد نطاق تدخلها في الاقتصاد، تعاظمت فرص ظهور الفساد. وهناك عامل آخر هو مستوى الاستقرار، حيث تشير الدراسات إلى أن ظروف الأزمات وما بعدها تتيح مجالا أكبر للسلوك الفاسد، ومن الأمثلة على ذلك التحول من اقتصاديات التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق، ومن نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، كما حصل طوال العقدين المنصرمين فيما كان يعرف بجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، وفي الكثير من البلدان، وبخاصة في العالم الثالث.

أما الظروف التي يمكن اعتبارها نموذجية لظهور الفساد بشكله العام، فيمكن إجمالها بما يلي:[٦]

- تركيز السلطات في أيدي السلطة التنفيذية وضعف القيود والضوابط أو عدم وجودها.
- ضعف الشفافية المحيطة بالقرارات التنفيذية، مصحوبة بتقييد حرية الوصول إلى المعلومات.
- توسيع نطاق النظم التنظيمية، ما يسمح بصنع القرارات بناء على سلطة تقديرية.
- ضعف نظم المراقبة والتنفيذ.
- ضعف نظم الرقابة الاجتماعية والتسامح بشكل كبير مع الأنشطة الفاسدة.

وبخصوص آثار الفساد فهي كثيرة ومكلفة، ومنها ما هو مادي كتبديد الموارد والإمكانات ومن ثم تكريس الفقر، ومنها ما هو معنوي كتكريس قيم وتقاليد مجتمعية معيقة للتنمية ومعززة لأشكال التعاقد والحراك غير الأخلاقية عموماً. فالفساد يبدد الموارد عبر تغييره مسارها، ويعمق الفجوة بين من يملكون الموارد والقادرين على دفع الرشاوى، وبين من

[٦] مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد، UNDP، آذار ٢٠٠٤.

لا يملكون شيئاً من ذلك، الأمر الذي يعزز الفقر ويعيد إنتاجه مجتمعياً. ومن التعابير الملموسة والمباشرة لآثار الفساد ما يلي:

- خفض النمو الاقتصادي وإعاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- خفض الإيرادات الحكومية، ومن ثم خفض مخصصات الخدمات الاجتماعية للجمهور.
- جعل اللوائح الحكومية غير فعالة عبر الأخذ من هيبتها في المجتمع.
- تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، والإساءة إلى مبدأ الحكم الصالح والنزاهة العامة.
- انتهاك حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بمكافحة الفساد، فهذا الأمر هو على ما يبدو الأكثر صعوبة ويتسع للكثير من الاجتهادات والتوصيفات، منها ما هو بنيوي وما هو ثقافي، ومنها ما هو منظم وجاد ويتسم بالفاعلية، ومنها ما هو متناثر ومؤقت وغير فاعل، ومنها ما هو محلي نابع من خصوصيات الدول والمجتمعات، ومنها ما هو وافد من الخارج. إن هذا التباين في الاجتهادات والتوصيفات يتبعه تباين في الآليات والإستراتيجيات المستخدمة لمكافحة الفساد، التي تتباين بدورها من مجتمع لآخر، وتتفاوت درجة مقبوليتها الداخلية والخارجية. أما اليوم، وفي ظل سيطرة منظومة الفكر الليبرالية على العالم، فأصبحت آليات مكافحة الفساد تستمد مشروعيتها ومقبوليتها من منطلقات ومبادئ الإدارة الديمقراطية للحكم. ومن هذه المبادئ الإصلاحات البرلمانية والقضائية، وحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، وإصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية، واللامركزية، والوصول إلى المعلومات، وبناء القدرات والمساءلة والشفافية والنزاهة ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور، وغير ذلك.

بعد هذا الاستعراض السريع لما يعنيه الفساد سنعود إلى موضوعة الإصلاح، وسنبدأ بلمحة تاريخية لاستخدامات هذا المفهوم في إطار الفكر الإنساني منذ بداياته المنظمة حتى يومنا هذا.

ج- تاريخية المفهوم

ليس من المبالغة القول إن جميع المجتمعات والحضارات في التاريخ عرفت مفهوم الإصلاح وتداولت أحد معانيه وإيحاءاته بشكل أو بآخر. فالسومريون مثلاً عرفوا الإصلاح، حيث اتخذ لديهم شكل سن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية وللأسعار وأحوال العبيد. كما عرف البابليون، وعبر حمورابي، الإصلاح الذي اتخذ بالنسبة لهم صيغة قانون رئيسي موحد للبلاد، وقوانين أخرى تُعنى بمعالجة الاتهام بالباطل وشهادة الزور، وتغيير القاضي حكمه بعد إصداره، والأموال والسرقات، إضافة إلى الأحوال الشخصية والفساد الاجتماعي. وبخصوص اليونان، فقد عرفوا الإصلاح، حيث نرى صولون يؤسس مبدأ «حق الجماعة» في أن يكون لها عبادة مشتركة (أي مبدأ عام)، وفي أن تضع لنفسها قواعد خاصة بها تعترف الدولة بصلاحيتها وشرعيتها. فكانت هذه الجماعات وطبقاً للمبدأ والحق المذكور هي البداية الجنينية لما يعرف اليوم بالأحزاب والنقابات والجمعيات. وكذلك نرى أفلاطون يميل في «جمهوريته» لفكرة العدالة، ويعتبرها مبدأً صالحاً للحفاظ على تماسك المجتمع وتمكينه من تحقيق غاياته في إطار الخير العام. وحتى الحكومات المختلفة (الديمقراطية، أو الأرستقراطية، أو الأوليغاركية، أو التيمقراطية)، فيميز أفلاطون فيما بينها على أساس درجة صلاحها أو قدرتها على تحقيق الخير العام. ولا يختلف أرسطو طاليس في هذا الأمر، حيث ينظر للإصلاح على أنه قيمة فلسفية وعملية ضرورية للمجتمعات، ويصنف الدول التي يغويها هدف فاسد بأنها دول فاسدة، ويرى أن الدول الصالحة هي التي لا تكتفي بطلب الخير لنفسها فحسب، بل تطلب الخير العام، ويحدد ذلك بأن الحكم السليم لا يقوم على مجرد طلب الخير ما لم يكن ذلك الخير عاماً ومشتركاً بين جميع المواطنين.[٧]

---

[٧] جان جاك شافولييه. **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥. وكذلك:

Strauss, Leo, and Joseph Cropsey. *History of Political Philosophy*, 2nd ed. Chicago: Rand Mc Nally, 1972.

أما الديانات فقد عزز ظهورها مفهوم الإصلاح وأغناه ووسّع من نطاق تداوله ومن مستويات حضوره وبلوغه الكثير من المجالات كالسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والداخل والخارج، والفرد والجماعة، والحاضر والمستقبل، إضافة إلى الأمور الدنيوية والروحية، وعلى مستوى الأفراد والجماعة. ففي الإسلام على سبيل المثال، تتبوأ فكرة الإصلاح موقعاً مركزياً في إطار التعاليم والقواعد التي تضمنتها الشريعة الإسلامية في القرآن والأحاديث، وكذلك في التاريخ الإسلامي. ففي نظام الحكم الإسلامي، نجد درجة عالية من التركيز على مبادئ حسن الحكم وفضائله ومعايير الحكم وصلاحه أو فساده. ومن التعابير العملية الدالة على أهمية الإصلاح في نظام الحكم الإسلامي إنشاء الدواوين في العهود الإسلامية المختلفة. ومن هذه الدواوين، على سبيل المثال، ديوان الأزِمَّة في العصر العباسي الذي اهتم بالمساءلة والتدقيق المالي والمحاسبي، وديوان الاستخراج الذي اهتم بمراقبة الوزراء والكتاب والحجاب والأشخاص المتهمين بالرشوة والمحسوبية. وقد تجلى عنصر النزاهة في التأكيد على تلك المعايير السوية التي يتم على أساسها اختيار القائمين على هذه الدواوين، والتي من أهمها الإلمام بالعلم الديني والدنيوي، وسرعة البديهة، والتمتع بمهارات حسن الإدارة.[٨]

وانطلاقاً من هذه الروح نرى ابن خلدون لاحقاً يقيِّم حال البلاد الإسلامية وفق نظرية تطور الدول، التي يعزو على أساسها وجود الفساد إلى بلوغ الدولة الإسلامية (أو حكامها بالأحرى) في طورها الخامس (من مراحل تطور الدول وفق تصنيفه)، حيث يكثر الإسراف والتبذير، ويكون فيه الحاكم مُتلفاً لما جمعه في سبيل الشهوات والملاذ والإنفاق على بطانته، وبذلك يفسد كبار أوليائه ويتهاوى ما ورثه من أسلافه. وهذا الطور هو مقدمة لانقراض الدولة بعد دخولها بالأزمات الاقتصادية التي تحدث نقص الأموال والحاجة إليها من قبل صاحب السلطان، ما يجعله يرفع الضرائب ليصبح مكروهاً من أهل البلاد،

[٨] عمار داوود. ٢٠٠٣، مصدر سابق.

وهذا يدفع الناس إلى التقاعس عن العمل، ويفاقم الأزمة ويُدخل الدولة في مرحلة التفكك والاضمحلال.[٩]

ومع مرور الوقت أصبح مفهوم الإصلاح يفرض حضوره بقوة في حياة الدول والمجتمعات وفي مختلف المجالات، بما في ذلك الديانات ذاتها (التي جاءت لإصلاح حال البشر)، حيث أنها لم تستثن، وأصبحت فضاءً يستهدفه الإصلاح والمصلحون. فحركة الإصلاح الديني التي قادها لوثر وكالفن فصلت بين الدين والسياسة، واعترفت باستقلالية كل منهما عن الآخر، لتحول دون أن يفسد بعضهما بعضاً. وقد قامت هذه الحركة لتطعن بشرعية السلطة المطلقة للكنيسة، ولترفض ما رافقها من تفشي لروح الفساد عبر اهتمام رجالاتها بالأراضي والممتلكات وبيع صكوك الغفران. ومن باب إصلاحها للحال أكدت هذه الحركة على رفض أن تكون الكنيسة وحدها وسيلة الوصول للخلاص الروحي والسعادة الأبدية، وأكدت أن علاقة الفرد بربه هي علاقة مباشرة، وأن من حقه أن يفسر كلام الله طبقاً لفهمه وضميره. ومن الواضح هنا أن لهذا كله ظهرت أهمية بروز الحرية السياسية والحرية الدينية لدى الأفراد استجابة لتلك الأفكار.[١٠] إن هذه التطورات كان لها أثر كبير ومباشر على ظهور ما أصبح يعرف بعصر النهضة، العصر الذي منح مفهوم الإصلاح دفعة كبيرة، ورفع من مكانته، وعزز من حضوره في كل منظومات الفكر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، منذ ذلك الحين حتى اليوم.

ومن أهم منظومات الفكر الاجتماعي والسياسي التي أسست لظهور عصر النهضة ما قدمه ميكافيللي الذي ترتب عليه تقديم تأصيلات جديدة للكثير من المفاهيم ومن ضمنها مفهوم الإصلاح. فالإصلاح

---

[٩] عبد الرحمن ابن خلدون. **المقدمة**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.

[١٠] مهدي محفوظ. **اتجاهات الفكر السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٤. وأيضا:
Wolin Sheldon. *Politics and vision , Continuity and Innovation in Western Political Thoughts*. Boston: Little, Brown, 1960.

أصبح يُرى على أنه وثيق العلاقة بحالة الضعف والفساد التي سادت أوروبا (وايطاليا على وجه التحديد) في تلك الفترة، ما دفع ميكافيلي للبحث عن المسؤول عن ذلك الوضع، فوجد أن البابا والكنيسة هما المسؤولان. فالبابا بدلاً من أن يبقى حكماً بين المسيحيين في أوروبا بأكملها، جعل نفسه حاكماً يسعى للسلطة والنفوذ مثله مثل أي حاكم زمن. إن هذه النقمة التي يوجهها ميكافيللي للبابا وللكنيسة تعود برأيه لدور المسيحية في احتقار الفضائل العسكرية والشرف بدلاً من التماسك ولكونها تكرس الذل والخنوع.[١١]

أما المنهج المطلوب لتغيير «وإصلاح» هذا الحال، فهو المنهج القائم على مبادئ الفصل التام بين السياسة والدين وتقديم الغاية على الوسيلة والارتقاء بالسياسة (التي يعبر عنها بالقوة أو الحكم أو السلطة) لتصبح غاية تبرر للحاكم استعمال كل الوسائل بما فيها اللاأخلاقية واللاشرعية في سبيل الحفاظ على الحكم وتقوية السلطة. فالإصلاح لدى ميكافيللي يحمل معاني تتناقض حدياً مع من سبقه من مفكرين، حيث أن ما يعتبره فساداً (السلطة المطلقة دينية كانت أو فلسفية) هو الإصلاح ذاته بالنسبة لتراث اليونان والعصور الوسطى. وبهذا نرى أن ميكافيللي قدم معنى جديداً لمفهوم الإصلاح بعد أن نفض ما علق به من «شوائب» أخلاقية ودينية وجعل منه مفهوماً مجتمعياً مهماً تؤويه السياسة التي ترجمها ميكافيللي، برأي جورج سباين، إلى اللغة الدارجة للبشرية.[١٢]

ومن المحطات المهمة الأخرى في سيرة تطور مفهوم الإصلاح نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت كردة فعل على كل من نظريات الحق الطبيعي والحق الإلهي، وعملت على إعادة تأهيل الكثير من المفاهيم والأفكار الخلاصية الانعتاقية كالحقوق الطبيعية، والتعاقد الاجتماعي، والسيادة الشعبية، والإرادة العامة، والشرعية السياسية، وحق الثورة،

---

[11] Pocock, J.G.A. *The Machiavellian Moment: Florentine Political Thoughts and the Atlantic Republican Tradition*. Princeton: Princeton University Prss, 1975.

[١٢] مصدر سابق (Sabine).

وغير ذلك.[١٣] وقد تحولت هذه المفاهيم مع مرور الوقت إلى منظومات من الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي انبثقت عنها الثورات المجيدة (١٦٨٨) في بريطانيا، والأمريكية (١٧٦٧)، والثورة الفرنسية (١٧٨٩)، وزودت النظم والكيانات التي جسدت الحرية والعدالة بمسوغاتها السياسية والأخلاقية/ الفلسفية.

أما المساهمة النوعية لنظريات العقد الاجتماعي بشكل عام –بما في ذلك ما يتعلق بموضوع الإصلاح– فتتمثل بتحرير ناصية الفعل الإنساني برمته (بما في ذلك الفساد والإصلاح) من تلك القيود والحدود التي وضعتها نظريات الحق الإلهي والحق الطبيعي، وأدت إلى شل قدرة البشر على المبادرة والفعل الذي يمكنهم من أن يكونوا أنفسهم عبر تمكينهم من رفض أو تغيير ما لا يريدون. هذه هي الفكرة الأساسية التي تستمد التقاليد الديمقراطية الغربية المعاصرة منها شرعيتها في توصيفها لموضوع الإصلاح وفي اختيارها الصيغ الأنسب لتحقيقه وترجمته في شتى المجالات.

وقد تعززت هذه الآراء بإسهامات أخرى لاحقة كثيرة هدفت إلى تصحيح الأوضاع وإحداث تطور في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا، منها كتابات مونتسكيو وبلورته لمبدأ فصل السلطات، الذي أصبح مبدأً جوهرياً تراعيه الدساتير الحرة، وعلى ضوئه تُفهم الحريات السياسية. وقد كان لهذا المبدأ أثر كبير في تحقيق مزايا التخصص ومنع إساءة استخدام السلطة عبر التركيز على قواعد ومعايير نزاهة الحكم، كمنع جمع وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء في هيئة واحدة. ويبرر مونتسكيو فصل أو تفتيت السلطات وعدم إيداعها بيد واحدة باعتقاده أن ذلك «الإيداع» يعرّض حرية وحقوق والمواطنين للخطر، لأن تلك اليد (الهيئة) قد تسن قوانين جائرة تنفذها بالتعسف والاستبداد

---

[١٣] انظر: ايسايا بيرلين. **عصر التنوير، فلاسفة القرن الثامن عشر**، ترجمة فؤاد شعبان، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠. وكذلك:
Masters, Roger D. *The Political Philosophy of Rousseau. Princeton*: Princeton University Press, 1976.

دون مراقبة قضائية. وللحيلولة دون حصول ذلك، يقترح مونتسكيو توزيع السلطات على هيئات مختلفة تحد الواحدة منها الأخرى، وتحول دون طغيانها، وذلك عبر تحديد الأسس التي ينبغي لكل سلطة أن تمارس وظائفها على ضوئها في إطار التوازن فيما بينها.[١٤] ويعتبر هذا الفصل والتوازن بين السلطات وما يمثله من حماية لحريات وحقوق المواطنين هو بمثابة الإسهام المتميز لمونتسكيو في فهم الإصلاح وفي منحة جزءاً مهماً من مقوماته ومن نبرته الحديثة.

أما تطورات القرن الثامن عشر، فقد كانت ذات أهمية خاصة في سيرة تطور مفهوم الإصلاح، وذلك في ضوء التغيرات العميقة في أوروبا والولايات المتحدة لصالح مفاهيم الحرية والعدالة. فالثورات التي عصفت ببلدان الغرب، تمخضت عنها نظم سياسية واجتماعية واقتصادية تقوم على مبادئ القانون والسيادة الشعبية والحرية الفردية، الأمر الذي تجسد بصيغة الديمقراطية القائمة على مبدأ «حكم الشعب من الشعب وللشعب». وبالاستناد إلى هذا المبدأ، أصبح يتم البحث منذ ذلك الوقت عن الآليات والطرائق الأنسب لإدارة الشأن العام كاعتماد الانتخابات والتداول الدائم للسلطة، والإصلاحات البرلمانية والقانونية والمالية والإدارية وغيرها. وقد تباينت هذه الآليات وأنماط تطبيقها من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، وذلك بسبب التباين في الظروف والمعطيات المجتمعية الداخلية لكل بلد من ناحية، ولتنوع منطلقات التفسير والتأويل حول الديمقراطية والشروط الأنسب لنموها وللمحافظة عليها وتطويرها من ناحية أخرى. وتمخض عن ذلك التباين والتنوع ظهور التيارات المختلفة كالليبرالية والمحافظة والاشتراكية والوطنية وغيرها كالتي عبر عنها مفكرون مثل دايفيد هيوم، وإدموند بيرك،[١٥] وألكسي دي توكفيل، وجيرمي بنتام، وجون ستيوارت ميل وغيرهم.

---

[١٤] جان جاك شافولييه. **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

[15] Wilkins, Butleigh, *Taylor. The Problem of Burkes Political Philosophy*. Oxford: Clarendon Press, 1967.

مع أن هذه التطورات والإسهامات استطاعات أن تؤسس، وبشكل صلب، لشرعية الإصلاح إلا أنها بالمقابل فتحت مجالاً واسعاً أمام تجاذب نزعتين متباينتين فيما يتعلق بكيفية إحداثه، رأت الأولى الإصلاح من زاوية التغيير الثوري والثانية من زاوية التغيير التدريجي والبطيء. ومن أهم المذاهب التي انحازت لنهج التغيير الثوري المذهب الماركسي الذي ينطلق من مقدمات طبقية جوهرها الاقتصاد، ويميل لرؤية الإصلاح على أنه «تقنية» برجوازية مقابل مفهوم الثورة الذي تراه الماركسية مفهوماً أكثر عمقاً وجذرية وقرباً للروح البروليتارية. هذا التباين بين صيغتي التغيير – الإصلاحي والثوري– الذي ظل حاضراً في منظومات الفكر السياسي والاجتماعي المختلفة، بما في ذلك في نطاق التراث الماركسي نفسه، تم التعبير عنه بظهور النزاعات المتعارضة التي عكستها أفكار ماركس، وكاوتسكي، ولينين، وتروتسكي، وستالين، وخروتشوف، وغورباتشوف.

وإلى جانب استمرار حالة الجدل بين التيارات والمدارس الفكرية المختلفة، فقد استمر إدخال الإصلاحات على النظم السياسية المختلفة في البلدان الغربية. ففي بريطانيا مثلاً جاءت الإصلاحات على صيغة تضاؤل تدريجي لصلاحيات الملك التنفيذية بدأت بوثيقة الماغناكارتا (Magna Karta)، وانتهت باستبدال صلاحيات الملك بجهاز حكومي يمتلك السلطة التنفيذية، يتكون من رئيس للحكومة وأعضاء ينالون ثقة البرلمان للاستمرار في مناصبهم. وقد استمرت الإصلاحات في بريطانيا بعد ذلك، حيث تم توسيع قاعدة المنتخبين، وإزالة عدم المساواة في التمثيل، وتعزيز المساواة في مناطق الانتخابات، وإعطاء حق التصويت إلى أكبر عدد من الناس، حتى أصبح عملياً حقاً لكل الرجال فوق سن الواحد والعشرين عاماً، وللنساء فوق الثلاثين عاماً في العام ١٩١٨، ثم ما لبث أن أعطيت للنساء في العام ١٩٢٨ حقوق الاقتراع بمواصفات الرجال العمرية نفسها.[١٦]

[١٦] عمار داوود. ٢٠٠٣، ص ٢٥.

وفي فرنسا، عرف الإصلاح في جميع مراحل تطور نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ الثورة الفرنسية. ومن المبادرات الإصلاحية المهمة إعلان حقوق الإنسان الذي كرّسته الثورة وألهم الكثير من النظم السياسية منذ صدور ذلك الإعلان العام ١٧٨٩، الذي نص في مقدمته على ما يلي: «إن ممثلي الشعب الفرنسي المكونين للجمعية الوطنية لما كانوا يعتبرون جهل حقوق الإنسان، أو نسيانها، هي الأسباب الوحيدة للفضائل العامة، ولفساد الحكومات، فقد عقدوا العزم على عرض حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها».[١٧]

وفي الولايات المتحدة أيضاً نجد أن للإصلاح تراثاً استوجبته ظروف ومعطيات تطورها، وبخاصة نموها السريع وحراكها الاجتماعي المرتكز على عنصري الفردية والنجاح المادي، وما أدى إليه ذلك من تعاظم الفساد في القرن التاسع عشر. ففي عهد الرئيس الأمريكي غرانت، على سبيل المثال، كانت مظاهر الفساد تعم مستويات الحكم المختلفة الفدرالية والمحلية وعلى مستوى الولايات، حيث ظهرت فضائح الجمارك، والعوائد المالية، وحيل الاستيلاء على الأراضي، وظهور فئة من الصناعيين ومهندسي السكك الحديدية استخدمت الفساد لتمرير مصالحها، فضلاً عن تمرير أعضاء الكونغرس لمصالحهم عبر التشريعات. أما حديثاً فهناك الفضائح الخاصة بالمساهمات المالية في الحملات الانتخابية، ما استلزم إصدار القوانين الخاصة بضبط هذا الأمر في العام ١٩٢٥ والعام ١٩٧٢، عبر تحديد الحدود القصوى لتلك المساهمات، وكذلك عبر ضرورة كشف المرشحين عن عوائد حملاتهم وأوجه صرفها. ومن الفضائح الأخرى المهمة في هذا السياق، فضيحة ووترغيت التي أودت بالحياة السياسية للرئيس الجمهوري نكسون بعد قيامه بالتجسس سياسياً ضد معارضيه الديمقراطيين، وقيامه أيضاً بإخفاء مساهمات مالية كبيرة كان ينبغي الإفصاح عنها، هذا إضافة إلى فضائح كل من ريغان فيما عرف بأيران–كونترا وكلينتون فيما عرف بفضيحة مونيكا لوينسكي.

---

[١٧] انظر إعلان حقوق الإنسان الصادر العام ١٧٨٩.

وفي نهاية هذا الجزء من الورقة يمكننا الاستنتاج أن لمفهوم الإصلاح تاريخاً طويلاً تمتد جذوره إلى البدايات الأولى لظهور الفساد، وأن كليهما يمثلان التجربة الإنسانية بتنوعاتها وبخطوط كونتورها المشرقة والمظلمة منذ فجرها حتى اليوم. وبحكم هذه التاريخية، أصبح يمتلك مفهوم الإصلاح مستوى عالياً من التعقيد يفرض نفسه على عملية تحديد معانيه ومنطلقات فهمه وطرائق التعاطي معه عملياً. وقد ترتب على ذلك أن أصبح لهذا المفهوم بعدان عام وكوني من جهة، وخاص ومحلي من جهة أخرى. ويتمثل الأول بحقيقة أن الإصلاح كما اتضح لنا يمثل ديناميكية تفرضه حركة المجتمعات ولا توقفها الحدود ولا تعرف الاستثناءات، ما يجعل منها قدراً كونياً ملازماً للبشر أينما كانوا وفي كل الأزمنة، بينما يتمثل البعد الثاني بحقيقة أن الإصلاح هو أيضاً أمر (فكر أو فعل) تتجلى أهميته في سياقات، ثقافية واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، مباشرة ومحددة وعينية تخضع بدورها لخصوصيات المكان والزمان. فإضافة إلى كون الإصلاح تحدياً شغل الأمم والنظم والمفكرين منذ البابليين وحمورابي حتى الأمريكان وجورج بوش، رأينا أنه يتأثَّر، لا بل يُصقل، بالظروف المحددة للمجتمعات وبخصائصها الداخلية، ما يترتب عليه تباين وتنوع في معناه وفي الكيفية التي ينظر بها الناس إليه، وما التباين بين الإغريق والمسلمين والأوروبيين والأمريكان عبر الزمن في هذا الأمر إلا تعبير عن ذلك. إن أهم ما تعنيه هذه الحقائق هو أن الإصلاح أمر يصعب شَرعَنَة احتكار معانيه أو اختزالها لصالح حضارة أو نظام أو عقيدة أو منظومة فكر، كونه من الصعب أصلاً استثناء أي تجربة إنسانية، مهما بلغت من التواضع أو العظمة، من أن يكون قد تخللها أو أخذ من صفائها الفساد.

نظريات الإصلاح

حظي مفهوم الإصلاح كغيره من المفاهيم المعقدة بقدر مهم من الاهتمام بماهيته وظروف تشكله وأنماط تأثره وتأثيره بالبيئة المحيطة به، وبانعكاساته على مختلف الفضاءات. ومن العوامل التي تُعلي من أهمية هذا الموضوع ارتباطه الحميم بالكثير من القضايا والمفاهيم السياسية والاجتماعية التي يتعاظم الاهتمام بها مع الزمن كالحيز العام، والحرية، والعدالة، والثورة، والديمقراطية، والحكم الخير، وكذلك مفاهيم التحديث، والتطور، والتغيير، والانفتاح، والعلمنة، والغربنة، والأمركة، والعولمة، وغير ذلك من القضايا والمفاهيم التي شغلت اهتمام المجتمعات الإنسانية كلها.

فالموقع المهم الذي يتبوأه موضوع الإصلاح يتجلى اليوم بحقيقة صعوبة إدارة الكثير من المعطيات الداخلية والخارجية للدول والكيانات (بشكل مرضٍ محلياً وعالمياً) دون الانحناء له. فعلى الصعيد الداخلي، أصبحت مفردة الإصلاح رديفة للديمقراطية والانفتاح الاقتصادي وحقوق الإنسان والسلم الاجتماعي، التي أصبحت لا تستقيم الكيانات المعاصرة بدونها. أما دولياً، فما زالت تكتسب مسألة الإصلاح أهمية متعاظمة، وبخاصة بعد أن أصبحت وثيقة العلاقة بالنموذج الليبرالي الغربي، لاسيما بعد أن أصبحت تحتل موقعاً مركزياً في السياسات الكونية التي تتبناها الولايات المتحدة. أما النتائج المترتبة على هذه السياسات، فتتمثل بتوسيع دائرة النفوذ والتأثير والسيطرة للولايات المتحدة في العالم، التي من آخر تعابيرها احتلال أفغانستان والعراق، والرغبة الجامحة لخلخلة الاستقرار في الكثير من مناطق العالم. ويتم تبرير هذه السياسات على أساس أنها تهدف إلى محاربة الشر، وبخاصة أنها ترى بنفسها بوصلة شرعية وحيدة للصلاح والإصلاح في مختلف مجالات ودروب الشأن الإنساني.

ليس من السهل حصر المنطلقات النظرية للإصلاح تماماً، كما هو ليس من السهل حصر المنطلقات النظرية للفساد. فتباين تعريفاته من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى، بحكم تاريخية ولزوجة معانيه وتداخلها، يعني

أن النظريات المتعلقة به والمفسرة له هي بالضرورة واسعة ومتنوعة من حيث منطلقاتها، وقدرتها التفسيرية لكيفية تحقيقه، والأطراف المعنية به، والقادرة على إنجازه ضمن أولويات محددة في التوقيت الأنسب. ومن هذه النظريات ما يرتكز على مقدمات أخلاقية أو دينية، ترى بالإصلاح أمراً معنوياً يرتبط بالفضيلة وحسن الخلق و«الاستقامة»، وغالباً ما تنظر هذه النظريات للفرد كمنطلق لإحداثه وتحقيقه. وهناك مستويان للكيفية التي يُرى بها الإصلاح، فبينما ينظر المستوى الأول إليه كإجراءات وتدابير وعمليات محددة (processes and procedures)، ينظر إليه الثاني فقط كنتائج (outcome). ولإيضاح الفرق بين المستويين نسوق المثال التالي حول ما الذي يعينه الفساد، الذي هو بمثابة الند المباشر للإصلاح: إن ذهاب موظف ما لعمله متأخراً في يوم لا يوجد فيه ما يمكن عمله هو سلوك يمكن وصفه بالفساد وفق المستوى الأول، بينما يصعب اعتباره كذلك وفق المستوى الآخر. وينسحب المنطق ذاته على الإصلاح، حيث يراه المستوى الأول كمجموعة من الإجراءات العملياتية مثل تبني سياسات الانفتاح، والخصخصة، أو سن قوانين وتشريعات تتعلق بالنظام الانتخابي في بلد ما، بينما ينظر إليه المستوى الثاني على ضوء نتائجه ومحصّلاته النهائية.[١٨]

وإلى جانب المنطلقات الأخلاقية، هناك المنطلقات القانونية والنظمية التي ترتكز عليها نظريات الإصلاح. ووفق هذه المنطلقات يُنظر إلى الإصلاح كعمليات (process)، الهدف منها تعزيز القدرة لدى المؤسسات على تطبيق النظم والقواعد والقوانين اللازمة لضبط الأداء وتحسين الفاعلية. ويصبح الإصلاح في هذه الحالة رديفاً لمحاربة الفساد ومقاومته، ويقاس مدى النجاح في تحقيقه بدرجة النجاح في مقاومة الفساد ومنعه من الانتشار والاستفحال، الأمر الذي يشير في الوقت نفسه إلى درجة من تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

---

[١٨] انظر:

Mushtaq Khan, State Failure in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanation, in Hunter, J. Harris, J. and Lewis, C. (eds) *The New Institutiona Economics and Third World Development, London:Routledge*, 1995.

إذن، الإصلاح يعني استحداث وتنفيذ النظم والقوانين والقواعد الرادعة لاستغلال المصلحة العامة لحساب المصالح الخاصة. ولكن تبقى الإشكالية في كيفية الاتفاق –ومن ثم تطبيق ما يوجبه مثل ذلك الاتفاق– على معنى واضح ومحدد لمقولة المصلحة العامة، الذي يمكن على أساسه تبرير كبت المصلحة الخاصة والتضحية بها. وهناك أمر آخر يبقى غير معروف، يتمثل بدرجة انسجام نتائج عمليات «الإصلاح» ذاتها مع المصلحة العامة حتى عندما تكون تلك العمليات منسجمة مع النظم والقوانين. أي هل يترتب على انسجام الأفعال مع القوانين ذلك النوع من «الإصلاح» يتناسب وبالضرورة مع المصلحة العامة؟ وهل يعني عدم الانسجام بين الأفعال والقوانين والنظم القائمة (وبخاصة إذا كانت تقليدية وجامدة) بالضرورة إساءة للمصلحة العامة؟ إن صعوبة إعطاء الإجابات الشافية عن هذه الأسئلة وغيرها تحول دون بلوغ النظريات حول الإصلاح –أو الفساد– المستوى المطلوب من الوضوح والدقة ومن القدرة على فهم هذا الموضوع وتفسيره بشكل معتمد ورصين.

أ- المداخل/النظريات البنيوية (Structure Theories):

ظهرت هذه النظريات في العلوم الاجتماعية، وبخاصة بين علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وذلك في ضوء الاعتقاد بأنه من الصعب للحقائق الإمبريقية أن تدعم التفسيرات الثقافية للتغييرات التي تحدث في المجتمعات. والمقصود بالعوامل البنيوية تلك العلاقات والتراكيب والسياقات المادية التي تتم في إطارها العمليات المجتمعية كالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية. وعلى الرغم من أن هذه العوامل تتأثر بالموروث التاريخي والثقافي ومنظومات القيم والعقائد، فإنها تبقى على قدر كبير من القوة يمكنها التأثير العميق في ملامح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بمعنى أنها تترك آثاراً أكثر مباشرة وكثافة على الأفراد من الموروث الثقافي، ما يجعلها أكثر صلاحية منه لتفسير ما يحدث، وذلك بحكم عمومية الموروث الثقافي ومرونته وسهولة التحايل عليه أو التنصل من استحقاقاته في كثير من الأحيان. فالتراكيب البنيوية، كالقوانين، ونظام الحكم مثلاً لدى

أصحاب هذا الرأي، هي أعظم أهمية في تحديد نوع المشاركة السياسية (وبالتالي، الآفاق الديمقراطية) في بلد ما من تلك الآثار التي تتركها المعتقدات الدينية أو الأصول الثقافية لذلك البلد.

فتأثير الوحدات الاجتماعية الراسخة كالعائلة والقبيلة والطائفة هو أعظم أهمية عند اتخاذ مواقف مؤيدة أو معارضة للسياسات العامة من قبل الأفراد من تأثير المكون الثقافي، تماماً كما أن نوع القوانين ودرجة ملاءمتها وتشجيعها للاستثمار هي أكثر أهمية في إحداث التنمية الاقتصادية من عقيدة الدولة أو تراثها. واستناداً إلى الأدبيات المعبرة عن هذا الرأي، وبخاصة تلك التي تناولت الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، أمكن الخلوص إلى الأهمية الكبيرة للعوامل البنيوية في تفسير عمليات التحول من النظم السلطوية إلى الديمقراطية.[١٩]

ومن أهم العناصر المكونة للتراكيب البنيوية من زاوية الإصلاح المؤسسات، وبخاصة الرسمية منها لكونها تمتلك الكثير من الموارد ذات التأثير، ليس بالقيم وبأنماط السلوك فحسب، بل أيضاً بالقرارات والسياسات العامة للدولة. فالكثير من الأدبيات تشير إلى الأهمية الكبيرة والحاسمة لدور المؤسسات في العمليات المجتمعية المعقدة، كتلك المرتبطة بالإصلاح والتنمية والتمكين والإعتاق والتحرر، وبخاصة من زاوية إمكانية نجاحها وديمومة تأثيرها الاستنهاضي على سلوك وأفعال الأفراد في المجتمع، وتكمن أهمية هذه المؤسسات في حقيقة امتلاكها عدداً من المقومات المادية والمعنوية ذات القيمة الإصلاحية، التي لا تتوافر لدى المؤسسات الأخرى في المجتمع من بينها:

١. **الموارد:** فهي تمتلك جميع أنواع الموارد المادية والقهرية والرمزية المطلوبة لرسم وتنفيذ السياسات والمبادرات الإصلاحية.

---

[١٩] انظر:

Michael C. Hudson, "*The Political Culture Approach to Arab Democratization*:" *The Case for Bringing It Back In Carefully,*» in *Political Liberation and Democratization in the Arab World* Vol.1, Theoretical Perspectives, Rex Brynen, Baghat Korani and Paul Nobel, eds. (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995).

٢. **الشرعية:** ولكونها جزءاً من النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم، فهي تخضع لاعتبارات الشرعية (السياسية والأخلاقية)، وما ينطوي على ذلك من انتخابات وتفويض شعبي، وهي بذلك لا تتشابه مع مؤسسات القطاع الأهلي أو الخاص.

٣. **القدرة التأثيرية:** وتمتلك هذه المؤسسات قدرة تأثيرية كبيرة من خلال سياساتها العامة، كتغيير القوانين بهدف تشجيع خيارات الأفراد وتوسيعها، أو التأثير على المنظومة القيمية والثقافية السائدة، التي تعيق الانخراط الكامل للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة في العمليات التنموية، كثقافة التهميش والتمييز، كما أن لديها هوامش واسعة لتحسين نوعية الحكم، وتكريس المشاركة والإبداع، وتدعيم تقاليد المساءلة والمحاسبة في المجتمع ككل.

٤. **أهميتها لموضوعة الديمقراطية:** إن ربط عملية الإصلاح بالمؤسسات الحكومية، هو بمثابة استثمار مهم في الخيار الديمقراطي، كونه يقحم المؤسسات ذاتها في ملامسة الواقع المجتمعي، التي يمكنها التأثير في ملامحه المختلفة، الأمر الذي يعزز شرعيتها، ويجعل منها إحدى الضمانات المهمة للديمقراطية مستقبلاً.

٥. **دورها في التحرر والبناء:** لكون عمليات الإصلاح الشاملة والمتوازنة على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، نظراً لتشابك المهمتين التحررية والبنائية في الحالة الفلسطينية، فإن الأمر يستدعي تجنيد جميع الموارد، وحشد الطاقات، بما في ذلك تلك التي بحوزة المؤسسات، ليتسنى تحقيق الأهداف المتمثلة بإنهاء الاحتلال وبناء الدولة المستقلة.

من الواضح أن التأثير المجتمعي للمؤسسات هو أعظم من أن يتم تجاهله، وبخاصة أنه يمكن للمؤسسات أن تكون عامل زعزعة وتحدٍّ للكثير من الآفات والأزمات المجتمعية المختلفة، كما يمكنها أن تكون عامل تعزيز وتعميق لها، أي أنها يمكن أن تكرس شرعية ما هو قائم، تماماً كما يمكنها أن تزعزعه عندما تتوفر الظروف المواتية. ولهذا، تنظر النظريات البنيوية للمؤسسات على أنها مؤشر قوي ذو دلالة على

الأحوال الداخلية للدول، وعلى مستويات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني والإداري، إضافة إلى كونها عوامل (agents) مهمة لإحداث التغيير أو لمنعه من الحدوث.

لذا، وبسبب هذه القدرة التي تمتلكها المؤسسات، يتعاظم الاهتمام بها اليوم من الحكومات والأحزاب والمجتمع المدني، وكذلك المنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية، ويعبر عن هذا الاهتمام بصيغ كثيرة من أهمها الدعوة إلى الإصلاح، واشتراط الدول الغنية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والهيئات الأممية المختلفة، إحداثه ليتسنى للدول الفقيرة والضعيفة الحصول على ما تحتاج إليه من دعم ومساعدة لتنفيذ برامجها التنموية والتطويرية، وفي المنطقة العربية (والحالة الفلسطينية جزء منها) أصبح يترتب على دعوات الإصلاح (وبخاصة التي تتبناها الولايات المتحدة) معانٍ ومضامين جديدة، من شأنها أن تؤثر عميقاً ليس على الجوانب الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً على الأبعاد والمضامين الثقافية والحضارية.

وتعتقد هذه النظريات أنه لكي يتحقق الإصلاح في المجتمع لا بد من تقويم وتصويب أحوال مؤسساته وهياكله السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والمالية، إضافة إلى القواعد والأنظمة التي تحكم عمل تلك المؤسسات وأدائها. أما المجالات التي تتم فيها الإصلاحات فهي واسعة ومتنوعة، فمنها ما هو مرتبط بالجانب السياسي كالإصلاحات الحكومية، والبرلمانية، والوزارية، والحزبية، والانتخابات، ومنها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي كالإصلاحات القطاعية (الصناعة، والزراعة، والتجارة، والسياحة)، وكتلك المتعلقة بهوية النظام الاقتصادي، ودور كل من الدولة والقطاع الخاص فيه، والسياسات الاقتصادية العامة، والتوجهات المصرفية والمالية، والنظام الضريبي، ومنها ما يرتبط بالجانب القانوني كالإصلاحات القضائية (القضاة، والمحاكم، والنيابة العامة، والشرطة، والسجون) والفصل بين السلطات، ومنها ما يرتبط بالمجالات الإدارية، ونظام الخدمة المدنية، وطرق وآليات التوظيف، وسلم الرواتب، والتدريب، والتنظيم، والتخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات، والرقابة، والتنسيق، والمالية العامة، والقانون الإداري، والحكم المحلي، ومنها ما يرتبط بالجانب

الخدمي الاجتماعي كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي. وإلى كل ذلك هناك مجال آخر مهم للإصلاح يتمثل بالمجتمع المدني وبنيته، والعناصر المشكّلة له، ودوره ودرجة فاعليته، وعلاقاته مع الدولة والقطاع الخاص، ودرجة استقلاليته عن الممولين، ومدى قبول الجمهور له.

أما أشكال الإصلاح فتتباين من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى. فالإصلاح السياسي مثلاً يأخذ شكل استحداث أو إلغاء المؤسسات والهياكل والدوائر، أو إعادة تنظيم تلك المؤسسات وهيكلتها، أو إسقاط حكومة وتشكيل حكومة جديدة، أو اعتماد قانون انتخابات جديد، أو توسيع نطاق المشاركة عبر ضم المعارضة، أو تبني سياسات انفتاحية جديدة، وغيرها من الأشكال التي تستجيب من وجهة نظر الدولة للاحتياجات الداخلية وللمطالب والضغوطات الخارجية التي تمارسها الدول الأخرى، والمنظمات، والمؤسسات الدولية.

ومن بين النظريات البنيوية المهمة فيما يتعلق بالإصلاح نظرية الدولة الريعية (Rentier State) التي تنبثق من مسوغات مفادها أن الاقتصاديات السياسية للنظم والكيانات هي التي يمكن على أساسها تفسير وجود أو غياب الديمقراطية، ومن ثم مدى ونوع الحاجة إلى الإصلاح. وترتكز هذه النظريات في ذلك على تحليل بنية واتجاهات موارد الدولة، وطرق استخدامها من قبل القادة في دعم سلطاتها وسيطرتهم على الحكم.

أما الريع، فهو بمثابة الأموال والعوائد التي تأتي للدولة من بيع الثروات الطبيعية كالبترول والغاز، ومن المساعدات الخارجية (كما هو الحال بالنسبة لمصر التي تحصل على ٢ بليون دولار سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية)، الأمر الذي يقلل إلى حد كبير من اعتماديتها على مواردها الذاتية. ونجد هذا النمط بأوضح صوره في منطقة الخليج العربي، حيث تعتمد غالبية بلدانه كلياً تقريباً على عوائد المواد الطبيعية، ما يجعلها قادرة على الاستغناء عن عوائد الضرائب من المواطنين. ولكون الجزء الأكبر من موارد الدولة ليس ضريبياً، فإن التزامها أمام المواطنين ودرجة استجابتها لمطالبهم تبقى في حدودها الدنيا. وما دامت الموارد تتدفق دون انقطاع يبقى الحافز لدى الدولة لـ«لبرلة» بنيتها وسياساتها ضعيفاً، وذلك على العكس من الدول التي

تعتمد على الضرائب، وتتيح المجال لجعل مسألة الضرائب فرصة لتجريب الديمقراطية. فالدولة التي تفرض الضرائب، تنشأ لدى مواطنيها مطالب داخلية تدعو إلى المحاسبة وإلى الاحتكام إلى المؤسسات الديمقراطية.

ووفق منطلقات هذه النظريات تعتبر معظم كيانات المنطقة العربية كيانات ريعية، بمعنى أنها تستخدم قوة الدولة للسيطرة على الموارد وللهيمنة على الاقتصاد، ولفرض سياسات قمعية منظمة ضد المعارضين، وللتنكر لرغبة الجمهور بالتغيير أو لدفعه لتأجيلها أو تبديدها، ومن ثم إضفاء الشرعية على كل ذلك. وعبر توظيف الأيديولوجيا (القومية العربية والاشتراكية والإسلاموية)، تحاول هذه الدول أن تضفي لمسة من الشرعية والعقلانية على سياساتها القمعية بقصد المحافظة على أنظمة الحكم فيها، كما أنها تحاول أن تستغل التنوعات الاجتماعية البنيوية (socio- structural) بهدف التحكم بمحاولات الفئات المختلفة للمشاركة السياسية ولإبقائها تحت السيطرة. باختصار، إن استقلالية الدولة عن المجتمع تمكنها من توظيف ما لديها من موارد لتأكيد موالاة المواطنين ومسايرتهم لها، ولتحقيق أهداف ليست بالضرورة متطابقة مع مصلحة المجتمع، الأمر الذي يجعل تطور الديمقراطية أمراً صعباً وشائكاً.

ب- النظريات/المداخل الثقافية (Cultural Theories):

تعود الجذور الحديثة للتفسيرات الثقافية إلى المفكر الفرنسي مونتسكيو الذي اعتقد أن النظم السياسية يقابلها على الدوام منظومات ثقافية وقيمية مختلفة، وأن هناك علاقة بين الأنماط الثقافية للمجتمعات وأنظمة الحكم.[٢٠] وقد أكد هذه المنطلقات منذ ذلك الحين كتاب آخرون من أمثال جابرئيل ألموند، وسدني فيربا، وصموئيل هانتنغتون، الذين قدموا تفسيرات ثقافية

[٢٠] يقول مونتسكيو في روح القوانين:
Men are governed by many things; the climate, religion, the laws, the pronouncement of the government, tradition, customs and manners. A common spirit arises from these things (Montesquieu, *De l espirit des lois*, book XIX, chapter IV).

وتاريخية للكثير من القضايا. وقد راج التفسير الثقافي قبل عقود عندما تم وصف العلاقة بين الكاثوليكية والديمقراطية على أنها علاقة تعارضية، الأمر الذي تكشف عدم دقته لاحقاً، ويتكرر هذا الزعم ذاته اليوم عندما يتم وصف العلاقة بين الإسلام والديمقراطية على أنها تعارضية. ويرتكز هذا التوصيف عادة على افتراض جوهري مفاده أن الموروث الثقافي لأية أمة، إما أنه يتسم بالتطور والديناميكية، وإما بالجمود والتحجر.

ويُعتبر المدخل الثقافي أداة جوهرية لتحليل قضايا معقدة مثل النظام السياسي، والهوية الجماعية، والبيئة السياسية، وذلك في فهم وتقييم كيف ومتى تصبح الأنظمة السياسية أكثر قرباً أو بعداً عن الديمقراطية. وفي سياق التأكيد على أهمية الثقافة يرى لاري دايموند أن تطور ثقافة ديمقراطية مثلاً في مكان ما، لا يتوقف فقط على الممارسة الديمقراطية ذاتها، أو على التخطيط المؤسسي، وإنما، أيضاً، على الثقافة (السياسية تحديداً) المحيطة بكل ذلك. وحتى الدارسون الذين يشكّون بمقدرتها على تفسير متغيرات معقدة كالديمقراطية، لا يجازفون بإهمال قدرتها في المساعدة على إيضاح قضايا مهمة كالطريقة التي تتخذ فيها القرارات، وتعمل بها المؤسسات، والأسلوب الذي بواسطته يتم إدراك وتقييم تأثير السياسات العامة على الأفراد والجماعات. فالبعد الثقافي لدى أصحاب هذا الرأي هو أعظم شأناً وأهمية من أن يتم تجاهله، والسؤال المهم ليس ما إذا كان المكون الثقافي قادراً على تقرير وتحديد التراكيب والسلوكيات المختلفة أم لا، بل ما إذا كان يمكن أصلاً فهمها بدونه. وهنا نجدهم يسوقون أسئلة من نوع هل يمكن فهم الآفاق الديمقراطية لبلد ما دون تحليل التوجهات والمعتقدات والمواقف والقيم الاجتماعية والسياسية لدى الأفراد والجماعات في ذلك البلد؟ أي هل يمكن تفسير غياب الديمقراطية في مجتمع ما دون تقييم وفهم بنية واتجاهات الثقافة السياسية ذات الصلة؟

وترى الدراسات في هذا الاتجاه أنه لفهم وتحليل المسائل المجتمعية المعقدة (مثل وجود أو غياب الديمقراطية)، يمكن للنظريات الثقافية أن تكون ذات إسهام قيّم، وبخاصة بعد أن يتم تجنب وجهتي النظر المتطرفين بشأن أهميتها: تلك التي لا تُأَول كثيراً على هذه النظريات، والأخرى

التي تبالغ بأهميتها وقدرتها على التفسير. إن تجنب وجهتي النظر هاتين وما تنطويان عليه من مغالاة، يسمح باستخدام النظريات الثقافية دون أن تكون تقليصية، أو ما فوق- تاريخية. بمعنى أنه في حين أن الثقافة السياسية هي توجهات وميول وعناصر وتراكيب يمكن تفسيرها بمتغيرات سياقية، مثل نظام الحكم والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، يمكن النظر إليها، أيضاً، كوسيلة لا غنى عنها لتحليل وتفسير الطريقة التي من خلالها تتفاعل هذه المتغيرات وتفرض حضورها على شكل أنماط من الإدراك والسلوك، التي تؤثر بدورها على الحياة السياسية، وبالتالي على آفاق نشوء أو انقضاء النظام الديمقراطي. إن منطلق الثقافة السياسية، يصبح نافعاً وذا قيمة عند النظر إلى الثقافة السياسية ذاتها كمؤثر على التراكيب والسلوكيات التي تشكل نظام الحكم، وذلك على الرغم من أنه لا يقرر وحده هذه التراكيب والسلوكيات، حيث أنه يتأثر، أيضاً، بالسياق السياسي ذاته، إضافة إلى تأثيره عليه.

ومن الكتابات[٢١] التي تنتمي إلى هذه الاتجاه في الإطارين العربي والإسلامي، ما جاء به إيلي كيدوري (Elie Kedourie) الذي يرى بفكرة الديمقراطية فكرة غريبة أصلاً عن جوهر الإسلام، وملتون فيورست (Milton Viorst)[٢٢] الذي يعتقد بعدم وجود القيم الديمقراطية في وعي العالم الإسلامي. ويتفق مع هذه الآراء برنارد لويس الذي يُعزي ضعف الديمقراطية إلى قوة النظم والقيم الأوتقراطية في العالم الإسلامي، وإلى تجذُّر قيم السيطرة والإذعان واستمرار قوتها وحضورها في حياة المجتمعات الإسلامية. أما فون جغونباوم وجلنر[٢٣] فيفهمون الإسلام بصيغة توحي أنه غير قابل للتطور، وأنه كنص وكتراث متوافق مع الاستبداد القائم على غطرسة الحاكم وإذعان المحكوم. فالإسلام وفق هذا المنطلق لا يجيز ظهور الفضاءات المستقلة، كما أنه لا يسمح بالفصل بين ما هو روحي وما هو دنيوي.

---

[21] Near East Policy), p. 15.

[22] Eli Kedourie, *Democracy and Political Culture* (Washington, DC: Washington Institute for http://www.pbs.org/thinktank/transcript230.html.

[23] http://www.pbs.org/thinktank/transcript230.html.

وهناك كتاب آخرون ينطلقون من المقدمات ذاتها، ولكنهم يستبدلون الإسلام بالثقافة العربية مثل باتاي[٢٤] الذي ينظر للشخصية العربية على أنها إطار تلتقي في نطاقه التعابير القيمية القبلية كالعيب، والشرف، والفهلوة، إضافة إلى كل من التعابير الإسلامية وقيم الانفعال والميول المتعارضة وبغض الغرب. ويتفق كتاب عرب مع هذا التوصيف للشخصية العربية كفؤاد عجمي، الذي يعتقد بأن من أهم مكونات تلك الشخصية الإحساس العميق بالانسحاق مقابل الغرب، والرغبة الجامحة للهروب من عالم السياسة واللجوء إلى عوالم الحقائق المطلقة.[٢٥]

أما الاستنتاج الأساسي الذي تصل إليه هذه الآراء هو صعوبة تحقيق الديمقراطية في المحيطين الإسلامي والعربي قبل تغيير ثقافة وسجايا العرب والمسلمين، وأن مثل هذا التعبير يبقى بحاجة إلى تدخل من الخارج، ما يعني بالمحصلة إما القبول بثقافات الآخرين وإما الاستسلام للجمود والتحجر، الأمر الذي لم يعد يسمح به الغرب على ما يبدو.

أما الانتقادات الموجهة لهذا الاستنتاج وللمقدمات التي تقود إليه، فهي واسعة ومتنوعة، من أهمها وجهة النظر القائلة إن المداخل الثقافية لا تقدم الردود المناسبة على عدد من التساؤلات منها: كيف يمكن تفسير حضور التقاليد الديمقراطية في الكثير من بلدان العالم الإسلامي كماليزيا وإندونيسيا وكذلك لدى القطاعات الإسلامية في الهند ولبنان وأوروبا وأمريكا؟ وعلى الرغم من أن ثقافتيهما وتاريخهما متجانسان، ما الذي يجعل بلداً إسلامياً ديمقراطياً وبلداً إسلامياً آخر سلطوياً؟ لماذا لا يستخدم المدخل الثقافي للتمييز بين كوستاريكا ذات التقاليد الديمقراطية وتشيلي أو الأوروغواي ذات التقاليد المغايرة؟ كيف يمكن فهم حقيقة أن كليهما مسيحيان؟ وأيضاً كيف يمكن تبرير حقيقة خضوع البلدان الغربية (في ماضيها على الأقل) للتقاليد السلطوية بأقسى أشكالها

---

[٢٤] انظر/ي:

Raphael Patai, *The Erab Mind* (New York:Scribners, 1973)

[25] Fouad Ajami, *The Arab Predicament* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

على الرغم من أنها لا تدين بالإسلام وعلى الرغم، كذلك، من أن ثقافتها غير عربية؟ ما الذي يجعل بلدان غربية ذات تاريخ سلطوي عريق كألمانيا قادرة على تطوير نظام ديمقراطي ويحول دون حدوث الشيء ذاته في بلد إسلامي كإيران؟ وكيف يمكن استخدام حقيقة أن البلدان الإسلامية والعربية هي ليست مهد الديمقراطية كمبرر للقول بوجود تعارض بين ثقافة وتاريخ هذه البلدان والديمقراطية؟ بمعنى آخر، لماذا يتم إغفال حقيقة أن ذات البلدان التي تعد مهداً للديمقراطية (أي البلدان الغربية) لم تكن ممارسة للديمقراطية طوال حياتها؟ ولماذا يتم أيضاً إغفال حقيقة أن الديمقراطية ذات الجذور الغربية زحفت بعيداً عن مهدها ووصلت الكثير من البلدان البعيدة كالهند واليابان وغيرها؟ وكذلك لماذا يتم اعتبار الاعتقاد «بأن النواميس الأنسب لإدارة شؤون البشر هي تلك الصادرة عن الله وليس عن عباده» نواميس مقبولة وغير متعارضة مع الديمقراطية عندما يصدر ذلك القول عن جمهور مسيحي أو يهودي، ولا يعتبر كذلك عندما يأتي من العالم الإسلامي؟ وأيضاً لماذا يتم تجاهل حقيقة أن الغالبية في الدول الإسلامية والعربية تنظر للديمقراطية كصيغة منسجمة مع ثقافتها وتاريخها، وأن غالبية الناس يعانون أصلاً من غياب الديمقراطية؟ بمعنى كيف يمكن لجماعة أن تعارض أمراً هي أصلاً توّاقة إليه ومتضررة من جرّاء غيابه؟

الإصلاح في العالم العربي والإسلامي

أ- الجذور والبدايات

ليس من السهل فصل مسألة الإصلاح بالصيغة التي يتم تداولها اليوم، وبخاصة في منطقتنا العربية عن الاعتبارات الأيديولوجية لسياق العلاقة التاريخية بين منطقتنا والغرب، التي اتسمت بالصراع تارة وبالتعاون تارة أخرى. وفي إطار تلك العلاقة، ظهر الكثير من التصورات الخاطئة والقوالب النمطية في الثقافة والسياسة والإعلام، التي تميل إلى المبالغة في سلبية كل طرف من وجهة نظر الطرف الآخر. وهذه الظاهرة ليست جديدة، ويمكن رصد أصولها إلى قرون خلت، وإلى الفترة الاستعمارية عندما استخدمت الصور النمطية المشوَّهة والمشوِّهة للإسلام، لإضفاء طابع شيطاني على أتباعه وتبرير غزو أراضيهم.

وأدى عصر الاستعمار إلى بعث نوع من المركزية العرقية، وفّرت الأساس الأيديولوجي والسيكولوجي للهيمنة السياسية والاقتصادية للغرب، وجعلته يرى نفسه كثقافة أو عرق متفوق، وينظر إلى ذاته على أنه من يُدخل الحضارة إلى حياة تلك الشعوب «غير المتحضرة» التي هي أدنى منه مرتبة ومقاماً. وهكذا، قام المستعمِر ومن خلال التصورات النمطية والتحيزات، بتقليص الثقافات الأخرى واختزالها إلى مفاهيم متماثلة وتبسيطية مشوّهة. وقد أتاح تطور الإعلام الحديث وسائل جديدة ساهمت في تعزيز ذلك على نطاق واسع.

وقد تطلع العرب والمسلمون بداية إلى الغرب لإنقاذهم من التدهور والتخلف الذي قادهم إليه انحدار الإمبراطورية العثمانية. لكن سياسات البلدان الغربية الاستعمارية ضد مشروع محمد علي باشا لبناء دولة قوية حولت «الحليف» الغربي إلى عدو غازٍ، شرع في استغلال ثروات المنطقة والسيطرة على مواردها، وأمد صناعاته الوليدة بالمواد الخام

المطلوبة. كانت النظرة إلى الغرب تعتبره القوة السياسية المهيمنة والمعارضة لأي مشروع من شأنه أن يعرض مصالحها للخطر، وعلى هذا الأساس صارت تنظر شعوب المنطقة إلى الغرب على أنه قوة تحمل ميراث ماضيها الكولونيالي، حيث هو الذي قسم الجسد العربي في سايكس–بيكو، ومن ثم أسس إسرائيل، وما زال يبرر سياساتها، وهو الذي يقف اليوم وراء النظام العالمي غير المنصف والمنحاز، الذي يقسم الأمم إلى فقراء وأغنياء، وإلى ضعفاء وأقوياء.

وفيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فسرعان ما يساوم الغرب على أفكاره «النبيلة» من أجل إحراز مكاسب أنانية ضيقة وقصيرة المدى. ومنذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، نظرت المنطقة للغرب كمعادٍ لطموحات الشعوب، وكمكرس للنظم «السيئة»، ما جعل فكرة سوء الحكم تقترن بالسياسات الغربية، وتُعد إيران في فترة حكم الشاه مثالاً حياً في منطقتنا على ذلك. وحتى مع اشتداد الصراع الداخلي بين القوى العلمانية والدينية في عديد من البلدان العربية، وبداية حصول الحركات والأحزاب الإسلامية على دعم شرعي، كان كثير من أتباع هذه الحركات يأملون في أن يجدوا في الغرب قوة أكثر حياداً، واعتبروه حليفاً استراتيجياً وتكتيكياً في آن. ومع ذلك، منيت هذه الآمال بالإحباط عندما انحاز الغرب لجانب الحكام العلمانيين وقوى من شوكتهم، من أجل إضعاف الحركات الإسلامية المنتخبة ديمقراطياً، كما كان الحال في الجزائر.

وتتضح نبرة الغرب العدائية أيضاً في نمط تعامله مع القادة «المعتدلين» والإصلاحيين من أمثال محمد خاتمي في إيران، ما يعطي الانطباع بأن الانتخابات (وهي التي جاءت بخاتمي للحكم) تبقى ثانوية، وأقل شأناً من حقيقة انتمائه الإسلامي. إن «إسلامية» المنتخب تتحول على ما يبدو إلى شبهة له تعود عليه بالضرر وتضعه في مرمى الاستهداف الغربي، وهي صفة أعظم أهمية من ديمقراطية ذلك المنتخب أو سلطويته. وتكمن الفرضية وراء ذلك ربما في اعتقاد الغرب بأن المسلمين/العرب غير متلائمين مع الديمقراطية، أو أن الديمقراطية ذاتها لا تلائمهم، ما يفسر أن ديمقراطيتهم لا تلقى التقدير اللازم من الغرب، وكون أنه يتم التعامل معها وكأنها

مناورات للخداع، في الوقت الذي يُحسب عليهم غيابها. وعلى الرغم من ذلك، عندما تتعرض الحركات الإسلامية للقمع والنفي، كما حصل في العقود الأخيرة، يختار كثير من قادتها الإقامة في البلدان الغربية.

وبسبب هذه التركة من التوجس والارتياب اتجاه الغرب من قبل شعوب منطقتنا، إضافة إلى وقوع الغرب ذاته تحت تأثير الصور النمطية العدائية والمشوهة إزاء العرب والمسلمين، أصبح الرأي العام في الغرب أكثر استعداداً لأن يرى العروبة و/أو الإسلام كصيغ متعارضة مع ما تمثله القيم الغربية من «خير» و«فضيلة». وقد عبر عن هذا الموقف بيتر رودمان، العضو السابق بمجلس الأمن القومي بالولايات المتحدة، الذي كتب العام ١٩٩٢ يقول: «يجد الغرب نفسه الآن مواجهاً بتحدٍ من الخارج من جانب قوة كفاحية سلفية، تحركها الكراهية للقيم الغربية، وهي قوة تجتر المظالم التي عفى عليها الزمن ضد المسيحية،[٢٦] ومن هذا المنظور، لا يمكن بلورة تعريف جاد ومتوازن لمصطلح «الأصولية» في علاقته بالإسلام، إضافة إلى أنه يجري دوماً تجاهل الاتجاهات الأصولية في الأديان الأخرى (المسيحية واليهودية والهندوسية وغيرها).

وتتضح أيضاً المشاعر المعادية للمسلمين اليوم في تصريحات أعضاء الإدارة الأمريكية، على الرغم من إنكارهم المتكرر أن الحرب ضد الإرهاب هي من حيث الجوهر حرب ضد الإسلام. وبدا ذلك بوضوح عبر استخدام الرئيس الأمريكي جورج بوش مفردة «الصليبيين» فيما يتعلق بالتدخل العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعبر تسمية الحرب ضد أفغانستان باسم «عملية العدالة اللامتناهية» التي تنطوي على إيحاء بأنها صادرة عن الله. وبعد مرور أيام عدة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أشار رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلوسكوني، إلى «تفوق حضارتنا (الغربية)، فهي نظام يكفل الرفاهية واحترام حقوق الإنسان، كما أنه –مقارنة بالبلدان الإسلامية– يحترم الحقوق الدينية والسياسية». وأطلق رئيس أساقفة كانتربوري على الهجوم على أفغانستان اسم «الحرب

[٢٦] مقتبس في كتاب *Covering Islam*، لإدوارد سعيد، Vintage، 1997.

العادلة» التي يجب أن يدعمها المسيحيون المخلصون. هذا إضافة إلى تصاعد المضايقات المادية والمعنوية ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة وغيرها بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ومما يعزز التصورات السلبية لدى العرب والمسلمين عن الحرب الأمريكية الراهنة ضد ما تسميه بالإرهاب هو اعتقادهم الراسخ بأنها تستهدفهم، وأنها موجهة أساساً ضدهم، رفض الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، الاعتراف بالإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وإخفاق إدارة بوش في إثبات وجود روابط بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، الأمر الذي كشف عن عنصرية هذه الحرب وعدم أخلاقيتها. وتتعزز تلك العنصرية، عبر الحديث عن وجود نوع من الرابطة الدفينة بين الإسلام أو العرب من ناحية، والعنف من ناحية أخرى. ويمكن رؤية ذلك من خلال بعض المصطلحات مثل «القنبلة النووية الإسلامية» و«الإرهاب الإسلامي»، وهي المصطلحات التي عادة ما تستخدمها وسائل الإعلام. وهكذا، عندما تسمى القنبلة النووية الباكستانية أو الإيرانية المزعومة بـ «القنبلة الإسلامية»، يصبح التساؤل لماذا لا يوجد مصطلح مثل «القنبلة اليهودية» للدلالة على الإمكانات النووية الإسرائيلية، أو «القنبلة البروتستانتية» للدلالة على مثيلتها البريطانية، أو «القنبلة الهندوسية» للدلالة على القدرات النووية الهندية. وفي الإطار نفسه يبقى من المشروع التساؤل لماذا يجري دوماً المطابقة بين الممارسات الإرهابية التي يقترفها أفراد مسلمون وبين صفة «المسلم» أو «الإسلامي»، بينما لا يتم الربط بين الممارسات الإرهابية التي يقترفها أفراد أو جماعات أخرى بالإشارة المرجعية إلى دينها أو ثقافتها.

ومن باب ردة الفعل على كل ذلك، ظهرت تصورات نمطية موازية، تأخذ نبرة دينية أحياناً، لدى العرب والمسلمين عن الغرب، وبخاصة أمريكا، الذي تحول بنظرهم إلى رديف للشر. وفي هذا السياق، وبإشارة إلى الانجراف اتجاه إضفاء عنصر ديني على الصراع في فلسطين، أصبحت تتعزز تسمية «اليهود»، ما يوحي بأن الصراع له نبرة دينية قوية، يخوضه العرب والمسلمون مقابل الغرب «المسيحي» وإسرائيل «اليهودية»، ما يعزز رابطة الدين الفكرية والعاطفية، وبخاصة في أعقاب احتلال

أفغانستان والعراق والصراع في كشمير والشيشان، فضلاً عن التطهير العرقي ضد المسلمين في البلقان.

أما في الحقبة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت محاربة الإرهاب هي الصبغة الجديدة الموجهة ضد المسلمين. ووفق التعريف الغربي، تنضوي تحت الإرهاب، جميع أساليب النضال المسلح ضد السياسات والنظم القمعية، ما يجعل مقاومة الظلم والعدوان إرهاباً ليس إلاّ، وهو برأي الغرب ما يفسر لهم إخفاق «عملية السلام»، ويسعف في فهم أسباب الحرب الأهلية في الجزائر. إن تبني هذا الفهم الجزئي والمبتور للإرهاب يصرف الانتباه بعيداً عن أسباب الصراع الحقيقية، إضافة إلى أنه يخدم في تبرير محاصرة الحركات المعارضة، وتعطيل الحريات المدنية وانتهاك حقوق الإنسان. وبتصوير المعارضين على أنهم إرهابيون، يمكن تجريد نضالاتهم من أخلاقياتها وتعريتها من الشرعية. ومع ذلك، فقد أسفرت مجمل هذه السياسات عن عكس النتائج المرجوة، فغزو واحتلال كل من أفغانستان والعراق، والحرب ضد الإرهاب، أدى في واقع الأمر إلى زيادة دعم الولايات المتحدة للنظم السلطوية في العالم، وإلى تعريض الحريات والحقوق المدنية في المعمورة كلها للانتهاكات ولشتى صنوف المضايقة والاعتداء، الأمر الذي يؤدي إلى تصاعد المشاعر الراديكالية في العالمين العربي والإسلامي، ومن ثم ليس الفشل في معالجة موضوع الإرهاب فحسب، بل أيضاً في تركه يتعزز ويتفاقم. إن الدعم غير المحدود وغير المشروط لإسرائيل وتبني السياسات العدائية وغير المتوازنة في المنطقة العربية، والانتقائية في تطبيق قرارات الأمم المتحدة كالإصرار على تطبيقها الكامل في العراق، ولبنان، وعلى إهمالها الكامل في فلسطين من أجل ملاءمة مصالح الغرب الضيقة، كل هذه العوامل ساهمت في رفع منسوب العداء للغرب، وربما الإرهاب والراديكالية في المنطقة وفي العالم.

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من دول العالم تختلف مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمعنى الإرهاب وكيفية محاربته، حيث ترى الكثير من الدول بالمفهوم الأمريكي للإرهاب مفهوماً قاصراً لأنه يتناول الأعراض بدلاً من الجذور، وبأن الولايات المتحدة تخطئ حينما

تنظر إلى الإرهاب كموضوع أمني وعسكري، بدلاً من النظر إليه بتعقيداته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليتسنى التعاطي مع المشكلات الأساسية الكامنة وراءه. فالمنطقة العربية والبلدان الإسلامية –مثلاً– تنظر إلى الإرهاب على أنه من حيث الجوهر انعكاس لحالة سياسية واجتماعية وثقافية، تتطلب حلولاً سياسية واجتماعية وثقافية حقيقية وعميقة. أما الولايات المتحدة، فهي على ما يبدو غير مهتمة بتناول جذور الصراع، ربما لأن ذلك يتطلب تغييراً عميقاً في السياسات الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط بصفة خاصة، بالذات فيما يتعلق بقضية فلسطين. ومن الملفت هنا أن الولايات المتحدة، وفي استعراضها ومناقشتها لأسباب التوتر والعداء في المنطقة نجدها حريصة على الدوام على تجنب الإشارة إلى الصراع الفلسطيني، وبدلاً من ذلك تشير بإسهاب إلى أسباب مهمة أخرى كالفقر، ونقص الديمقراطية، والإسلاموية.

ب- الحاجة والمسوغات

وعلى الرغم من وجود قدر من الاختلاف بين دولة وأخرى، فإنه يمكننا القول أن أحوال الحكم والتنمية في البلدان العربية والإسلامية هي سيئة بالمجمل، وبخاصة عند مقارنتها بمناطق أخرى في العالم. فالبلدان الإسلامية جميعها تقريباً «نامية» وتنتمي إلى العالم الثالث، بمعنى أنها تعاني من الضعف والتخلف اللذين تعود أسبابهما إلى انتهاج سياسات اقتصادية غير ملائمة، والتركيز على ريع النفط الضخم غير المستدام، ورداءة نوعية التعليم، وانخفاض مستوى تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وضعف برامج مكافحة الفقر، والتضخم البيروقراطي وسوء الأداء، والفساد، والقمع السياسي. هذا بالطبع مضافاً إليه عوامل أخرى خارجية كاستغلال الاستعمار الغربي لموارد تلك الدول وإخضاعها لمصالحه لعقود عديدة، وكذلك النظام الاقتصادي والسياسي العالمي غير المنصف للدول الغربية الغنية والقوية.

ومن أهم التحديات التي يطرحها الغرب أمام دول المنطقة مسألة الحكم

الصالح، التي من المتوقع أن تستمر لفترة طويلة من الزمن. وللحكم الرشيد معانٍ وتعريفات عديدة، من أكثرها رواجاً التعريف الذي يطرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتم استخدامه عند إجراء المقاربات الدولية. ويرى هذا التعريف بالحكم الرشيد: «مجموعة من المؤسسات المجتمعية التمثيلية والمترابطة من خلال شبكة قوية من الضوابط والمساءلة، ويهدف إلى تحقيق الرفاهية للجميع».[٢٧] كما يُنظر إلى الحكم بوصفه «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية في تسيير الشؤون العامة». ولا يقتصر هذا المفهوم على الحكم بواسطة الدولة، وإنما يمتد ليشمل أيضاً القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتضمن الحكم الرشيد عناصر الالتزام بالصالح العام ورفاهية الشعب وتزويد الخدمات العامة الجيدة وممارسة حكم القانون، والمشاركة في الحكم والشفافية والمساءلة والاهتمام برفاهية الفقراء والمحرومين.

وترتكز تقييمات ومقارنات الأحوال والحكم والتنمية، إضافة إلى دليل التنمية البشرية الذي يضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تقديرات الحرية والديمقراطية التي تستخدم من قبل «فريدوم هاوس»، وكذلك دليل الوعي بالفساد الذي تستخدمه مؤسسة ترانسبيرانسي انترناشيونال (Trancparency International). ومع أن المعايير المستمدة والقياسات المشتقة ليست دقيقة تماماً (وهذا ما يجعلها موضع نقاش)، فإنه يمكن النظر إليها كمؤشرات ذات دلالة على حالة الحكم والتنمية في العالمين العربي والإسلامي مقارنة بأجزاء أخرى في العالم.

وفي تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأحوال التنموية للدول نراه يضع خمسة بلدان إسلامية وعربية فقط هي بروناي، والبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر في قائمة الدول التي لديها مستويات تنمية بشرية مرتفعة. كما يصنف أربعة وعشرين بلداً ذات مستويات تنمية بشرية متوسطة، وسبعة عشر بلداً مستويات التنمية

[٢٧] مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آذار ٢٠٠٤.

البشرية فيها منخفضة. ونجد أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد من زاوية معادل القوة الشرائية لثلثي الدول الإسلامية يقل عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي؛ أما الدول العربية، وعلى الرغم من كونها غنية بالنفط وذات دخل عالٍ في بعض الحالات، فقد وصل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها إلى ٤٧٩٣ دولاراً في العام ٢٠٠٠. وفي المقابل، كان مواطنو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أغنى بأكثر من أربعة أضعاف، ويتمتعون بمتوسط للناتج الإجمالي للفرد يبلغ ٢٣٥٦٩ دولاراً.[٢٨] وعلى الرغم من وجود جيوب من الثراء الشديد والغنى الفاحش في العالم الإسلامي، وأن بلد مثل بروناي الغنية بالنفط يحظى سكانه برعاية جيدة من جانب الحكومة، فإننا نجد أن الفقر وتفاوت الدخل من الملامح واسعة الانتشار في الكثير من الدول النامية. وعلى الرغم من أن هناك أسباباً لا تتعلق بالحكم غير الرشيد، فإن سوء الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي عادة ما يؤدي إلى تفاقم الأمور.

وفيما يتعلق بالفقر، فالأرقام الدقيقة الدالة عليه لا تتوفر لدى جميع البلدان العربية والإسلامية، لكن يبقى من الواضح أن الفقر يعتبر مشكلة خطيرة في نصف تلك البلدان على الأقل. ونجد أن تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشير –على سبيل المثال– إلى أن السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي يصل إلى ٢ دولار يومياً من منظور معامل القوة الشرائية، يشكلون ما يتراوح بين ٤٥ و٩٠٪ من مجمل السكان في إندونيسيا، ومصر، والكاميرون، وباكستان، واليمن، وبنغلادش، ونيجيريا، وموريتانيا، والسنغال، وغامبيا، ومالي، وأثيوبيا، وبوركينا فاسو، والنيجر، وسيراليون. أما الأرقام المتعلقة بوضع المسلمين في الهند، فهي تزيد كثيراً على تلك المعدلات.[٢٩]

---

[٢٨] انظر:

Basem Ezbidi and Others The Muslim World and the West –A Muslim Perspective Institut fur Auslandsbeziehungen (ifa), GERMANY, 2004.

[٢٩] تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٢.

أما التعليم، فعلى الرغم من أن الإحصاءات المتعلقة به تشير إلى أنه بحالة جيدة، فإنه ما زالت توجد في غالبية البلدان العربية والإسلامية معدلات عالية من أمية الكبار والنساء، فضلاً عن تدني نوعية وكمية المعارف، الأمر الذي يمكن وصفه اليوم «بالأمية الجديدة». وبخصوص مستويات الرعاية الصحية فعلى الرغم من تحسنها في الكثير من البلدان، فإن بلداناً أخرى ما زالت تعاني من ضعف الخدمات الصحية، ومن سوء التغذية، وما شابه ذلك.

وفيما يتعلق بالبُعد السياسي، فالمشاركة في الحكم منخفضة أو غائبة في كثير من بلدان المنطقة، كما أن الحقوق المدنية والسياسية محدودة هي الأخرى. فقد خلص مسح أجرته مؤسسة «فريدوم هاوس» خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢ إلى أنه في نهاية العام ٢٠٠١ «لم تكن توجد ديمقراطيات حقة، أو بلدان حرة داخل العالم العربي، وأن هناك نسبة منخفضة من الدول الإسلامية الحرة والديمقراطية». كما أوضح المسح ذاته أن جذور الديمقراطية والحرية كانت الأضعف في ١٤ بلداً في الشرق الأوسط (باستثناء بلدان شمال أفريقيا). هذا إضافة إلى أن هناك ١٨ بلداً، بما فيها الأردن، والكويت، وتركيا، وبنغلادش، وإندونيسيا، وماليزيا، يجري تصنيفها كبلدان تتمتع بحرية جزئية، بينما هناك ٢٨ بلداً، منها الجزائر، ومصر، وليبيا، والبحرين، وإيران، والعراق، وعمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، وبروناي، وباكستان، تعتبر من البلدان التي لا تتمتع بالحرية. وحتى لو عورضت بعض معايير مؤسسة «فريدوم هاوس» وتقييماتها، فإن نتائجها الكلية تبقى مؤشرات ذات دلالة على أوضاع التنمية والحكم السياسي في العالم العربي.

وبخصوص الحريات، يشير تقرير التنمية البشرية العربي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ٢٠٠٢ إلى نقصها وضعف تقاليد التصويت والمساءلة في البلدان العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم (أمريكا الشمالية، والأقيانوس، وأوروبا، وأميركا اللاتينية والكاريب، وشمال شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء)؛ وإلى العجز في تمكين المرأة، حيث تقع المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة؛ والعجز في القدرات/الإمكانيات

البشرية نسبة إلى الدخل، وتعاني المنطقة العربية من تدني مستوى التحصيل التعليمي، وارتفاع معدلات الأمية، والمستوى الأخير –بين جميع مناطق العالم– من حيث القدرة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهو أقل حتى من العديد من الدول الإفريقية.

وفي تقرير مؤسسة «ترانسبيرنسي انترناشيونال»،[٣٠] نجد أن البلد الذي يحتل أعلى مرتبة من بين البلدان الإسلامية من زاوية كونه أقل فساداً –وهو ماليزيا– لا يمثل سوى المرتبة ٣٣ بين ١٠٢ بلداً شملها المسح. وبعد ماليزيا نجد تونس (٣٦)، ثم المغرب (٥٢)، ومصر (٦٢)، وتركيا (٦٤)، والسنغال (٦٦)، وملاوي (٦٨)، وأوزباكستان (٦٨)، وباكستان (٧٧)، وكزاخستان (٨٨)، وأذربيجان (٩٥)، وإندونيسيا (٩٦)، ونيجيريا (١٠١)، وبنغلادش الأخيرة (١٠٢).

ويؤثر سوء الحكم والتنمية في أجزاء كثيرة من العالمين العربي والإسلامي على العلاقة مع الغرب بطرق عديدة متشابكة، ما يؤدي إلى اختلالات عميقة في القوة فيما بينهما. ويرجع اختلال التوازن بينهما إلى التباين الشاسع في الوزن الاقتصادي والثروة بين الجانبين، حيث أن ناتج محلي إجمالي الولايات المتحدة وحدها يصل إلى ٩٦١٣ بليون دولار من زاوية معادل القوة الشرائية العام ٢٠٠٠، وهذا يزيد حوالي ١٦ مرة على الحجم الاقتصادي للعالم العربي بمجمله، والناتج المحلي الإجمالي الكلي له والبالغ ٦٠٤ بلايين دولار.[٣١] ومع ذلك، لا تمثل الاختلافات في الوزن الاقتصادي العامل الوحيد الذي يسهم في اختلال التوازن الفادح، وبخاصة أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تعاني منها الدول سيئة الحكم والتنمية في العالمين العربي والإسلامي يعيق أيضاً قدرتها على الفعل وتضعف من منزلتها ومكانتها الدولية.

---

[٣٠] تقرير Transparency International، ويحمل عنوان «دليل الوعي بالفساد»، الصادر العام ٢٠٠٢.

[31] Ezbidi and others, The Muslim World and the West – A Muslim Perspective. Institut fur Auslandsbeziehungen (ifa), GERMANY, 2004.

وكمحصلة لكل ما تقدم، أسفر الضعف وعدم التمكين النابعان من سوء الحكم وسوء التنمية، عن اعتماد كثير من البلدان في المنطقة على المساعدة الاقتصادية الغربية.[٣٢] وفي بعض الحالات على العون العسكري والحماية من جانب الغرب. وهو الأمر الذي يضع تلك البلدان تحت تأثير الإغراءات والضغوط التي تجعلها تتصرف بما يتفق ومصالح الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة. وبذلك، تساوم تلك البلدان على استقلالها وسيادتها، وتضحي ببعض من مصالحها الحيوية، فضلاً عن مصالح الشعوب الأخرى. كما يؤدي ذلك أيضاً إلى الانقسام والنزاع وإيقاع الفوضى بين بلدان العالم العربي والإسلامي، مع تحريض تلك البلدان التي أصبحت تابعة للولايات المتحدة ضد البلدان التي نجحت في استعادة نوع من الإرادة المستقلة.

[٣٢] من هذه البلدان مصر التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل العام ١٩٧٨، وعادة ما تعمل من أجل تخفيف القرارات العربية المتعلقة والحفاظ على اعتدالها في المنطقة، تحصل سنوياً على ١,٣ بليون دولار أمريكي على شكل معونة عسكرية، و٦١٥ مليون دولار أمريكي للبرامج الاجتماعية. وأما السلطة الفلسطينية، فلا تحصل على أموال أمريكية. والمعونة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى باكستان، كانت تصل في مجموعها إلى ٣,٥ مليون دولار قبل الحادي عشر من سبتمبر، ثم قفز الرقم بعد ذلك إلى ١,٣ بليون دولار. وقد حصلت أوزباكستان على قدر كبير من المعونة الأمريكية بعد سماحها لقوات الولايات المتحدة وطائراتها بأن تتخذ من أراضيها قاعدة لها بالقرب من حدود أفغانستان. ومع شن الحرب على العراق، بدأ الأردن يتمتع بالحصول على معونة عسكرية من الولايات المتحدة تصل إلى ١٩٨ مليون دولار. وكانت هناك محاولات حثيثة لجذب تركيا بواسطة مساعدات عسكرية واقتصادية جوهرية، لكنها لم تستسلم. أما أمن الكويت، فقد كان مرتفعاً، حيث تمثل بإقامة قاعدة أمريكية تغطي ثلث أراضي البلاد. كما أن القيادة المركزية الأمريكية للهجوم على العراق كانت قاعدتها في أراضي قطر.

الحالة الفلسطينية والإصلاح

أ- إصلاح أم مقاومة؟ دولة أم ثورة؟

في أعقاب انتهاء النظام الدولي القديم في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وبعد تربع الولايات المتحدة على قيادة العالم، اكتسبت فكرة الإصلاح معنى جعلت منه أيديولوجيا تحدد الكثير من معالم الأمور في العلاقات الدولية وفي الظروف الداخلية للأمم. وفي ضوء ذلك، أصبح الإصلاح وثيق العلاقة بالفهم الأمريكي لقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة ما تسميه الولايات المتحدة بالإرهاب والتطرف والفساد، ما حدا بها وبرّر لها تقسيم العالم إلى أخيار صالحين وإلى أشرار فاسدين ينبغي محاربتهم وإجبارهم على الصلوح. وما التغييرات التي أحدثتها الولايات المتحدة في أفغانستان والمنطقة العربية (العراق، والسودان، وسوريا، ولبنان، وفلسطين) إلا أمثلة على ذلك، أرادت من خلالها أن تفرض هيمنة كونية، وأن تسيطر ليس على الاقتصاديات والموارد والأسواق فحسب، بل أيضاً على الثقافة والسياسة ونظم التعليم والعقائد. وفي هذا السياق، تغيرت معاني وإيحاءات الكثير من القضايا والمفاهيم كالحق، والحرية، والشرعية، والخير، والصلاح، وأصبح من غير المسموح النظر إليها باستقلالية عما تراه وتريده الولايات المتحدة لنفسها وللعالم، الأمر الذي حوَّل بلدان العالم إلى مجرد أقاليم مطلوب منها التناغم والانسجام مع مصالح ومُثُل الإمبراطورية الأمريكية. هذه الخلفية هي التي ينبغي في سياقها فهم ومناقشة قضية الإصلاح التي أصبحت اليوم تجتاح الكثير من مناطق العالم، بما في ذلك منطقتنا، ومن ضمنها الحالة الفلسطينية.

عند الحديث عن الإصلاح في الحالة الفلسطينية، لا بد من الإشارة بداية إلى أن الإصلاح لدى الفلسطينيين هو بالضرورة أمر مرتبط موضوعياً بآمالهم وتطلعاتهم في إنهاء فصول الألم والمعاناة التي

عاشوها على امتداد قرن من الزمن، بمعنى أن الإصلاح يرتبط بالنسبة لهم بمبدأ العدالة والحرية اللذين بدّدهما احتلال الأرض وتدمير الإنسان الفلسطيني وهويته. وانطلاقاً من التعريفات التي وردت في مقدمة هذه الورقة، والتي ترى بالإصلاح مجهودات تهدف إلى محاصرة ما يحل بالناس من فساد، يمكن القول إن الإصلاح في الحالة الفلسطينية هو بمثابة الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى إزالة ما انتاب الجسم الفلسطيني من عطب وتهتك، ومن اختلال في التوازن جرَّاء مشروع قسري غريب يهدف إلى إلغائه واجتياح قدره. فمشروع قيام إسرائيل، وعلى الرغم من رؤية أصحابه له على أنه مشروع خلاصي- تحرري ينطوي على الخير والصلاح بالنسبة لهم، هو بالنسبة للفلسطينيين حدث ماحق وساحق جاء لاغياً لأساسيات وجودهم ومبدداً لكيانيتهم المادية والمعنوية عبر الاحتلال وما تلاه من تهجير وتشتيت وقهر وترويع. وأدى هذا الحدث لخلق الباعث لديهم لاتخاذ المبادرات وزوَّدهم بالعزيمة لبدء المقاومة والكفاح لاسترداد حقوقهم، وللتخلص مما حل بهم من بؤس. ومن أحشاء تلك المعطيات، ولدت حركة المقاومة التي عقدت عليها الآمال لإنهاء الظلم والجور، ولمحاصرة ما فسد وأُفسد في حياتهم. وفي سياق ذلك، تعاضدت واختلفت السياسات والنظم والأيديولوجيات في المنطقة، ما سبب الحروب تارة وعقد التفاهمات تارة أخرى. كما شغل هذا الأمر وتبعاته الأمم الأخرى حتى أنه دفع بالمنظمة الدولية لأن يكون لها قول في ذلك، جاء على صيغة قرارات ومبادرات ووساطات اتخذتها وقامت بها لاحتواء تبعات الصراع. أما المشترك بين جميع هذه المجهودات (الكفاح الفلسطيني والمواقف العربية والإقليمية ومواقف الشرعية الدولية)، فهو يقين فرض نفسه بعناد، يتلخص باعتراف عالمي واسع وملفت بالحق الفلسطيني في التحرر والعيش بكرامة، وفي إنهاء ما حل بالفلسطينيين من جور وغبن وظلم، أصبح بمثابة إطار مرجعي لما يعنيه الإصلاح في الحالة الفلسطينية، والذي على أساسه يُقيّم الفلسطينيون نضالاتهم للتحرر والاستقلال.

ومن هذه المقدمات وفي إطارها انبثقت المقاومة المسلحة التي ترتب عليها الكثير من الآثار الداخلية والإقليمية والدولية، منها ما هو سلبي

اتضح عبر ظهور الدعوات المنادية بالإصلاح السياسي والمالي والتنظيمي في مؤسسات منظمة التحرير منذ سبعينيات القرن المنصرم، ومنها –بالطبع– ما هو ايجابي كنجاح المقاومة في إعادة إحياء الهوية الفلسطينية والاعتراف ب م ت ف عربياً ودولياً وتمثيلها في الأمم المتحدة، وحصولها على الدعم والمساندة من الكثير من بلدان العالم. وامتلك مفهوم «الإصلاح» في هذا السياق نزعتان؛ الأولى تم التعبير عنها بالكفاح المسلح والعنيف وكوسيلة للتحرر والاستقلال وإصلاح ما أحدثه الاحتلال من إفساد في حياة الفلسطينيين. وانبثق أصحاب هذا الرأي من مسوغات ثورية متنوعة وصفت طبيعة الصراع مع إسرائيل على أنه صراع وجود لا حدود، وعلى أنه لن ينتهي إلا بفوز طرف وسحق الطرف الآخر، وأن الصراع على الجغرافيا (الأرض) هو ليس إلا بعداً واحداً لحالة أكثر عمقاً من النديّة والتناقض بين المشروع الصهيوني والغرب من جهة، والمنطقة العربية من جهة أخرى. فالإصلاح من وجهة نظر هذا الفريق كان يعني مزيداً من التشبث بالمواقف والبرامج الثورية الساعية لامتلاك القوة اللازمة لصد هذا المشروع وإفشاله. وقد لازم هذا الرأي تصورات وقيم وثقافة تغنت بالثورة والثوار، وبجّلت الكفاح من أجل التحرير والنصر، وآثرت النظر للاستحقاقات المجتمعية المختلفة على أنها ثانوية لا ترتقي لمستوى الاهتمام الجاد والمنظم بها قبل إنجاز التحرر الوطني.

أما النزعة الثانية التي امتلكها مفهوم الإصلاح في الحالة الفلسطينية، فهي تلك المنبثقة من تفضيل وتغليب النهج السياسي والدبلوماسي القائم على التفاوض والاتفاق بين طرفي الصراع. ولهذه الرؤية أسس وتقديرات متنوعة لأوجه ومعطيات الصراع وحقائقه منها اعتقاده الراسخ بتفوّق الطرف الآخر، ورغبته في الحصول على دعم ومكاسب سياسية في الدول الغربية، معتقداً بإمكانية الوصول إلى صيغة يكسب على أساسها الطرفان. والإصلاح من وجهة نظر هذا الفريق يعني تبني ما تتيحه الوسائل السياسية التفاوضية وتطويره ليخدم غرض التحرر والاستقلال، الأمر الذي تجلّى في استعداده للتعاطي بصيغة أو بأخرى مع مختلف المبادرات منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل،

مثل مبادرات قمة فاس، والأمير فهد، ومؤتمر مدريد، واتفاقيات أوسلو، وتفاهمات تينيت وميتشل، وغيرها، وانتهاءً بمبادرة الأمير عبد الله وخطة خارطة الطريق.

ويعني إصلاح الحالة الفلسطينية بالنسبة لهذا الفريق في واقع الأمر إعادة النظر بمنظومتي الفكر والفعل الفلسطينيين وتوجيههما نحو الوسطية والاعتدال ليتمكن الفلسطينيون من الاستجابة للشروط والمطالب والتوقعات الغربية والإسرائيلية التي في سياقها يمكن للفلسطينيين تحقيق ما يريدون. ومما يقتضيه هذا الأمر، أن يوافق الفلسطينيون على التحول من لاعبين أساسيين وفاعلين إلى طرف غير حاسم ومحدّد لمجريات الصراع. ويبرر أصحاب هذا الرأي نهجهم بالاختلال العميق لميزان القوى لصالح الطرف الآخر، وبالانقلاب الكامل في المعطيات الدولية منذ انهيار الإتحاد السوفييتي، وبعد تفجيرات نيويورك وواشنطن على وجه الخصوص، هذا إضافة إلى هلاك الحالة العربية وافتقادها لكل أشكال القدرة، وضعف الحالة الفلسطينية وانحدارها، وبخاصة بعد أن أصبح الملف الفلسطيني أقل أهمية مما كان عليه سابقاً في أعقاب وصم النضال الفلسطيني بالإرهاب. وانطلاقاً من هذه التحليلات انبرى هذا الفريق في أعقاب الانتفاضة الأولى وخلال الانتفاضة الثانية إلى الدعوة إلى التفاوض مع الإسرائيلي، لدرجة أن التفاوض ذاته أصبح مطلباً استراتيجياً تعاظم الاهتمام به مع الزمن، وبخاصة بعد عزل القيادة الفلسطينية عالمياً في السنوات الأخيرة، واعتبارها غير «ذي صلة» (irrelevant) فيما تسميه إسرائيل بالعملية السلمية.

ب- خصوصية الإصلاح

من الواضح أن مفهوم الإصلاح في الحالة الفلسطينية يرتدي معنى خاصاً وحساساً نظراً للتداخل بين مهمتي التحرر الوطني والبناء المجتمعي، الأمر الذي يقضي عند التعامل معه أن يتم الارتكاز على قاعدتي حق تقرير المصير والتنمية المجتمعية، ما يسمح بجعله مفهوماً شاملاً للأبعاد المادية، والمعنوية، والعملية، والنظرية، والسياسية،

والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والمالية، والمؤسسية، حاضراً ومستقبلاً، وتبني رؤى مشتركة وموحدة خطاباً وأداءً، وإعادة النظر في مجمل قضايا الوضع الداخلي، هذا بالطبع إلى جانب تحديد أهداف واستراتيجيات متفق عليها في مواجهة السياسات الإسرائيلية بشكل يخدم التطلعات والأهداف الفلسطينية، ويعزز قدرة الفلسطينيين على حماية مشروعهم التحرري والمجتمعي.

وفي إطار هذه الخصوصية، يتخذ الإصلاح في شقه التحرري صيغاً كثيرة، كتعزيز صمود الناس، وتمكينهم من الثبات بالأرض والتماسك أمام سياسات التجزئة والتفتيت التي يفرضها الاحتلال، وعقلنة المقاومة وتصليبها عبر اختيار الوسائل الأنجع في المقاومة التي تبعدها عن الوصم بالإرهاب، وكذلك إدارة ناجحة وناجعة لشؤون التفاوض مع إسرائيل. أما الشق المجتمعي والإنساني للإصلاح فصيغه المتنوعة والكثيرة تتمحور حول تعبئة الموارد والإمكانات لتوفير المناخات المناسبة لتوليد وتجديد قدرات الأفراد ومهاراتهم، وتشجيع روح المبادرة لديهم، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية. ولكي تنسجم مخرجات الإصلاح مع أولويات المجتمع الفلسطيني، لا بد من توفر الإرادة السياسية، وتأمين الموارد اللازمة لتحويل الرؤى الإصلاحية إلى أهداف واضحة ومحددة، إضافة إلى ضرورة التعاطي معه بمهنية وواقعية بعيداً عن العفوية والارتجال، وعن النزاعات والانتماءات الضيقة وعن ضغوطات الجهات المانحة. أما مشاركة المجتمع بقطاعاته المختلفة في تحديد ماهيته وأهدافه وطرق تحقيقه (ولكن دون أن يعني ذلك أن عملية الإصلاح لا تتم إلا عبر التوافق الحواري فيما بينهم) في عملية الإصلاح، فهي ترتدي أهمية حاسمة، الأمر الذي يعني أن لا تستند عملية الإصلاح فقط على «بصيرة» الخبراء والسياسيين والمانحين، وأن لا يقتصر وضوح الرؤى الإصلاحية على الفئات الإدارية العليا، وأن يطال المستويات الوسطى والدنيا وأوساط الجمهور أيضاً.

إن عملية الإصلاح التي تلازمها إرادة سياسية قوية، وتقوم على تضمين مشاركة جميع فئات المجتمع ومن يسانده في العالم، من شأنها أن تقود إلى إيجاد ميزان قوى جديد لصالح الحقوق الفلسطينية بمستوييها

الوطني والإنساني. أما البداية الأنسب لتحقيق ذلك، فتتمثل بالإقرار بالآثار السلبية للاحتلال، لكن دون المبالغة بها، ما يعني ضرورة الانتباه الجاد أيضاً إلى المعوقات والتحديات الداخلية، وبأن يُنظر للفرد الفلسطيني لا على أنه طرف مسلوب الإرادة والقدرة ومتلقٍّ للعون والمساعدة، وإنما على أنه مبادر وجزء فاعل ومركزي في عملية الإصلاح وما يرافقها من تحديات وما يترتب عليها من تبعات.

وبهذا المعنى فقط يصبح الإصلاح استثماراً موجّهاً وهادفاً، حيث أنه يمكّن الإنسان الفلسطيني وجميع الفاعلين من مؤسسات السلطة الوطنية والقطاعين الأهلي والخاص والنخبة والجمهور من التعاطي معه بشكل مبدع، ومن الالتزام الحقيقي والواعي به. وفي ضوء هذا المعنى للإصلاح، يصبح من الضروري إعادة النظر وإجراء تقييم دقيق وموضوعي للكثير من برامج ومجهودات الإصلاح المتعددة والمتناثرة هنا وهناك، وما يصاحبها من رؤى وأهداف واستراتيجيات وذلك بغرض تنسيقها للحصول على نتائج أفضل. ومن البديهي أن ينطوي تطوير هذا المفهوم بهذه الطريقة على تحدٍّ كبير للفلسطينيين، وأن يتطلب استنهاضاً جماعياً للخبرات والموارد المتاحة والإطلاع على تجارب مماثلة بهدف وضع سياسات يلتزم بها الفاعلون في كل المستويات، مع مراعاة أن موضوع الاستقلال والسيادة الكاملة يشكل نقطة البدء لترجمة هذا المفهوم على الأرض في الحالة الفلسطينية. ومن شأن عملية الإصلاح بالمواصفات المذكورة أن تنفض الغبار عما علق بالأداء الفلسطيني من ضعف وتكلس، وأن تحوِّل الفلسطيني إلى مبادر يعمل بشكل منظم وهادف لبناء الدولة وخلق مجتمع حر ورحيم.

أما اليوم، فالعلاقة أصبحت جليّة أكثر من أي وقت مضى، بين المشروع الوطني برمته وموضوع الإصلاح، حيث أن الحديث عن أحدهما يستدعي تلقائياً الولوج إلى الآخر، كما أن الفعل للتأثير بأحدهما أصبح يعني ضمنياً التأثير العميق بالآخر. إنه ليس من المبالغة القول إنه ما لم يتقن الفلسطينيون التعاطي مع موضوعة الإصلاح بشكل مبدع وخلاق، فإنه من المرجح أن يبقى هدف تحقيق السيادة والاستقلال متعثراً وعرضة للكثير من التحديات وللضعف والتآكل. أما الإصلاح بصيغته الوطنية والواعية، فيمكنه أن يكون بمثابة تلك الرافعة التي تضمن مجابهة تلك التحديات.

ج- السلطة الفلسطينية والإصلاح

مثلت السلطة الوطنية منذ تشكيلها دورين متعارضين بالنسبة للإصلاح، تجسد الأول بلعب دور ما يمكن تسميته بالمبادر للإصلاح (من وجهة النظر الفلسطينية على الأقل)، حيث أنه نُظِر إليها كقوة تمكينية للفلسطينيين، تهدف إلى تنظيم مجهوداتهم التحريرية والبنائية، وإلى مجابهة إرث الاحتلال. ولتحقيق ذلك، قامت السلطة بإنشاء الهياكل والمؤسسات والنظم والقواعد وصنعت السياسات، وتم تبني الخطط والبرامج والمبادرات في مختلف المجالات. واصطدمت هذه المجهودات الإصلاحية كافة بنوعين من التحديات. تمثل الأول بعدم التناغم في كثير من الأحيان بين بنية السلطة الناشئة وثقافتها السياسية، التي هي امتداد لـ م.ت.ف وتراثها، من ناحية، وشروط ومتطلبات الإدارة الفاعلة والسليمة للشأن العام من ناحية أخرى. أما الثاني فتمثل بالفهم الإسرائيلي لدور ومهام السلطة الفلسطينية، الذي اقتصر على رؤيتها بالأساس كأداة لتنفيذ المطالب الأمنية الإسرائيلية، وليس كرافعة استنهاضية لتحقيق السيادة والاستقلال.

أما الدور الآخر الذي مثلته السلطة الفلسطينية بالنسبة للإصلاح، فتجسد بإبطاء تلك العملية وتعريضها للكثير من التعثر، عبر تبني خيارات وسياسات وآليات لم تساهم بتفعيل الأداء، ولم تكن قادرة على وقف الفساد، وتم التعبير عن ذلك بالكثير من التقارير المحلية والدولية. وتنقسم الآراء حول أسباب ومبررات هذا الدور السلبي، فمنها من يرى السلطة امتداداً لمنظمة التحرير وما تمثله من ثقافة وتقاليد لم تولِ الكثير من الاهتمام تاريخياً لاعتبارات الأداء الفعال والعصري للشؤون العامة، ومنها من رأى بها سلطة أسيرة للضغوطات الخارجية التي تتعارض أهدافها أصلاً مع الأهداف الوطنية، ما يحول دون قدرتها على الإصلاح، وفريق ثالث آخر رأى بها جسماً يتأثر بالأمرين.

من الواضح أن مسألة الإصلاح لا يمكن فهمها دون وضعها في سياق توقعات مختلف الأطراف من تلك الصيغة التي خدمت كإطار مرجعي لوجود ولأداء السلطة الفلسطينية – صيغة أوسلو– وما كانت تعنيه

بالنسبة لهم، إضافة إلى مجموعة التطورات التي فرضت نفسها داخلياً وإقليمياً وعالمياً. فإسرائيل، وكما ذكرنا، نظرت لصيغة أوسلو على أنها صيغة أمنية بهوامش سياسية تهدف إلى دفع الفلسطينيين لتقديم التنازلات السياسية والاقتصادية والمعنوية لإسرائيل، وتسعى إلى تجنيدهم لخدمة الأمن الإسرائيلي غير متناهي الحدود. وكان الهدف الأقصى لهذه الصيغة تخليد الاحتلال وإضفاء الشرعية عليه، ما مكن في واقع الأمر من استمرار الاستيطان وتوصيف الصراع بين الطرفين على أنه أمني لا سياسي، وأن حلّه بالتالي يقتضي إحداث تحولات عميقة وجوهرية في فكر وفعل الفلسطينيين، لا لشيء إلا لأنهم متهمون بالسوء وعليهم إثبات براءتهم.

وقد جاءت الحقائق الإقليمية والدولية في فترة أوسلو منسجمة ومتناغمة بجوهرها مع التصورات والخطط الإسرائيلية فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين. فالساحة الإقليمية وطوال عقد التسعينيات من القرن المنصرم كانت تسير بخطى حثيثة نحو تحولات لصالح إسرائيل، ونحو مزيد من الضعف والتبعثر في المحيط العربي. ومن بين ذلك تلك الاختراقات المهمة التي حققتها إسرائيل في الساحة العربية كتوقيع اتفاقية سلام مع الأردن، وتبني سياسات تطبيع، وبخاصة في المجالات الاقتصادية، مع أكثر من بلد عربي، وإخراج العراق من دائرة التأثير العربي، هذا كله إضافة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي التي تم التعبير عنها بصيغ كثيرة وحادّة كالفقر، والبطالة، وانخفاض معدلات النمو، وغياب الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان، وغير ذلك.

أما المناخات الدولية، فقد جاءت هي أيضاً منسجمة مع الإستراتيجيات الإسرائيلية المختلفة، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفلسطينيين أم في المنطقة العربية ككل. وقد فرضت هذه المناخات التغيرات الدولية العميقة التي ترتبت على انهيار النظام الدولي القديم، وظهور الولايات المتحدة كقوة منتصرة، وظهرت هذه المناخات على صيغة دعوات الدمقرطة وحماية حقوق الإنسان وإعادة الهيكلة الاقتصادية في إطار المساعي الأمريكية، لإعادة بناء ما كان يعرف سابقاً بالدول الاشتراكية، وإعادة ترتيب شتى

مناطق العالم، وعلى رأسها المنطقة العربية بشكل يتناسب مع الإستراتيجية الأمريكية الكونية والهادفة إلى إحكام السيطرة على العالم. ومن هذه الزاوية على وجه التحديد أصبح التقارب والتقاطع بالمصالح والإستراتيجيات بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بأحوال المنطقة أكثر عمقاً وشمولية من أي فترة سابقة، الأمر الذي ترتب عليه مساندة غير مشروطة للسياسات الإسرائيلية وصل إلى حد تبني بعضها من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كتغليب الاعتبارات الأمنية على السياسية في التعاطي مع الصراع القائم، وإسقاط حق عودة اللاجئين، وعدم معارضة الاستيطان، وتصنيف النضالات الفلسطينية على أنها إرهاب. هذه هي مجموعة الظروف والمعطيات التي شكلت الفضاء الذي أدارت في إطاره السلطة الفلسطينية الشؤون المجتمعية الداخلية، وموضوع المفاوضات مع إسرائيل. ولكي يتم إيضاح الكيفية التي فرضت معطيات ذلك الفضاء نفسها على عملية الإصلاح، لا بد من الإشارة إلى عدد من الملاحظات منها:

١. عانت السلطة الفلسطينية دائماً من محدودية السلطات والصلاحيات وبقيت في كثير من الأحيان غير قادرة على معارضة ما لا تريد، الأمر الذي ترتب عليه الغوص في علمية بناء مجتمعي داخلية مهزوزة ومتعثرة لا تتناسب مع التطلعات الفلسطينية بقدر ما تستجيب لمقتضيات الصلح مع إسرائيل.

٢. اعتماد السلطة الفلسطينية على التمويل الأجنبي، وعلى الرغم من أنه ضروري، أدى إلى تعزيز حالة من الاستلاب والانكشافية حالت دون امتلاك الإرادة السياسية المستقلة عن الآخرين، ما فتح الباب واسعاً لإثارة الأسئلة حول ما لدى السلطة من شرعية «للحكم»، وحول ما تؤثر به سياستها ومبادراتها على موضوعة المواطنة، إضافة إلى تأثير كل ذلك على آفاق التحرر والاستقلال.

٣. إن تجربة بناء السلطة الفلسطينية واكبها ووازاها درجة مقلقة (ولكنها لم تكن غير مفهومة)، من الانقسام والتبعثر الفلسطيني الداخلي، سواء أكان ذلك على صعيد الداخل الخارج، أم السلطة والمعارضة، أم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ما أفقد الفلسطينيين الصلابة والتماسك كشرطين ضروريين للبناء والتحرر.

٤. إن تجربة السلطة الفلسطينية تشير إلى تعثر الفلسطينيين في تطوير الخطط والإستراتيجيات المستقلة والعصرية في التعاطي مع القضايا التنموية. وتم التعبير عن ذلك بأشكال وصيغ كثيرة منها الانحناء لإدارة الممولين، واللجوء إلى منهج إدارة الأزمات بدلاً من تبني الخطط والرؤى الإستراتيجية، هذا إضافة إلى التشرذم الداخلي وعدم التكامل وغياب التنسيق بين مجهودات كل من السلطة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وعدم التوازن في ترتيب الأولويات الوطنية كتغليب الاعتبارات الأمنية على المبادرات التنموية، وكعدم إعطاء الجمهور الوزن اللازم الذي يجب أن يُمنح له في عملية البناء ككل.

٥. إن الدعوة للإصلاح من وجهة النظر الإسرائيلية والغربية (الأمريكية تحديداً) تأتي من باب تكثيف الضغوطات على الفلسطينيين لحملهم على الاستجابة للشروط والمطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بمختلف تفاصيل الحالة الفلسطينية. وقد جاء موضوع ضرورة إصلاح السلطة الوطنية ليستبدل موضوعاً آخر، دأبت إسرائيل من خلاله على ابتزاز الفلسطينيين هو موضوع الأمن، الذي هو أمر معقد ولزج يصعب الإمساك به تماماً، ما يشير إلى الرغبة الإسرائيلية الدائمة بالإمساك بزمام المبادرة عبر إخضاع أداء السلطة الوطنية لمعايير غير واقعية وصعبة التحقيق، ليتسنى لها إعفاء نفسها من أية التزامات جادة.

٦. إن الدعوة للإصلاح في فلسطين هي غير منفصلة عن مجمل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة التي هي عملية يقصد بها الضغط على العالم العربي، تماماً كما يقصد بدعوات الإصلاح الأمريكية في العالم العربي الضغط على الحالة الفلسطينية، وليس بالضرورة تحقيق ما يتمناه العرب والفلسطينيون. إن هذا يشير إلى أن الإصلاح في فلسطين يخضع لدينامية خارجية أكثر من خضوعه لما يحتاج إليه فعلاً الفلسطينيون، أو ما يمكن أن تفعله السلطة الفلسطينية بإرادتها الحرة، تماماً كما تخضع المطالبة بالإصلاح في المنطقة لاعتبارات الأمن والسيطرة الأمريكية والمرتبطة عضوياً مع المصالح والإستراتيجيات الإسرائيلية أكثر من ارتباطها بخير الحالة العربية.

٧. إن الإصلاح في فلسطين هو أمر لا يقصد منه بالضرورة أن يكون منسجماً مع الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، بقدر ما يرجى منه تمكين الفلسطينيين من محاربة ما تسميه إسرائيل، وتباركه الولايات المتحدة، بالإرهاب الفلسطيني، الذي تتجاوز تخومه السياسة والجغرافيا وتمتد لتشمل الثقافة والدين والتاريخ والتراث. فالإرهاب من وجهة النظر الإسرائيلية لا يقتصر على عمليات التفجير في تل أبيب والقدس أو مقاومة الاحتلال في نابلس والخليل، وإنما يشمل أيضاً ما تحتويه الكتب الدراسية من «تحريض»، وما يدعو إليه أئمة المساجد في خطب أيام الجمعة، وما يشير إليه القرآن من مضامين جهادية، وما تؤصل له كتب التاريخ والتراث في دعم الحقوق الفلسطينية في الحرية والاستقلال. وتدفع محاربة الإرهاب والتحريض ودعوات «الكراهية» التي يصدرها الفلسطينيون، إسرائيل إلى اللجوء للعنف المباشر تارة، وممارسة الضغوط السياسية على الفلسطينيين تارة أخرى. فإضافة إلى سياسة التدمير التي يتبناها الاحتلال تلجأ إسرائيل أيضاً إلى تكثيف الضغوط السياسية على الفلسطينيين بهدف تهميشهم ومحاصرتهم عبر مقاطعة قيادتهم والدعوة لتغييرها، الأمر الذي في إطاره فقط ينبغي فهم المطالبة باستحداث منصب رئيس الوزراء الذي يتم توظيفه في كثير من الأحيان لإضعاف السلطة ذاتها.

٨. إن النموذج المتخيل إسرائيلياً للإصلاح في فلسطين هو أقرب للنموذج العراقي الذي تتخيله الولايات المتحدة، والذي تتبوأ فيه اعتبارات الأمن والسلم والاستقرار بمعانيها الإسرائيلية الأمريكية مكانة أعلى بكثير من اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الفعلية لفلسطين والعراق على الرغم من الزعم بذلك. وما دام بناء هذا النموذج هو الهدف بصرف النظر عن طريق تحقيقه، ولكون الإصلاح الحقيقي هو ليس الغاية الفعلية، ولكي يبقى على درجة من المرونة والاتساع بغرض ضبطه والتحكم بنتائجه، فمن المنطقي أن يبقى الإصلاح ذاته بحاجة للإصلاح والتعديل والتغيير، وذلك لتعزيز حالة التيه لدى من يقوم به إن كان ضعيفاً، ولإبقاء هذه العملية تحت سيطرة من هو أقوى ليتسنى له تحديد النتائج، وضبط ما يترتب عليها من تبعات.

على ضوء كل ما تقدم من محددات، يمكن فهم مواقف السلطة الفلسطينية وتقييم أدائها في موضوع الإصلاح. وعلى الرغم من ظهور موضوع الإصلاح على السطح بقوة في السنوات الأخيرة، فإنه من المنظور الفلسطيني موضوع معقد وقديم يرتبط، كما أسلفنا، بفهم الفلسطينيين له على ضوء تقديراتهم لمصلحتهم الوطنية التحررية والبنائية المتمثل بالاستقلال الوطني وبقيام نظام حكم صالح.

د- العوائق والتحديات

تتميز الحالة الفلسطينية اليوم بالكثير من العوائق والتحديات ذات الأثر الكبير والعميق على موضوعة الإصلاح التي لا بد من التعاطي معها عند تناول الإصلاح من بينها ما يلي:

١. **عدم وضوح القواعد الناظمة:** استمرار غموض وتناقض الإطار والقواعد الدستورية التي تحكم الحياة السياسية الفلسطينية، وذلك بسبب تعاقب وتنوع منظومات القوانين والقواعد الدستورية وغموض وتشويش حريات وحقوق الأفراد وطبيعة نظام الحكم وسلطاته ومجالات اختصاصها، ومن يحكُم؟ ولصالح مَن؟ وكيف؟ وكذلك العلاقة بين الحكومة و«الدولة»، والفرد والمجتمع، وما يلازم تلك العلاقات المعقدة من استحقاقات. ومن التبعات المباشرة والعينية لذلك الغموض والتناقض، ضعف السلطتين التشريعية والقضائية طوال الفترة السابقة. فالسلطة التشريعية ما زالت تواجه الكثير من التحديات منها: غياب المرجعية الدستورية والقانونية الواضحة، والقيود التي فرضتها الاتفاقيات وجعلتها منقوصة الصلاحيات، وتهميش دورها من قبل السلطة التنفيذية، ووقوعها تحت سيطرة فصيل سياسي واحد، وعدم امتلاكها المعلومات والوثائق والتفاصيل اللازمة للتقرير في اتجاهات رسم وتنفيذ وتقييم الكثير من السياسات العامة، وحداثة التجربة وغيرها. أما السلطة القضائية، فهي أيضاً ما زالت تعاني من تحديات مماثلة كالقيود المفروضة على صلاحياتها في الاتفاقيات، وعدم وجود دستور يحكم العلاقة بين السلطات،

وتباين عناصر ومركبات الإرث القانوني في فلسطين، وتدخل السلطة التنفيذية وتلكؤها بإنشائها المجلس القضائي الأعلى، والقيام بالكثير من مهام السلطة القضائية كتعيين القضاة، وترقيتهم، وتخفيض مراتبهم، ونقلهم، وطردهم، وإحالتهم للتقاعد، وإنشاء المحاكم، وتدخلها الواسع والمستمر بشؤون العدالة.

ومن التجليات المباشرة والعينية الأخرى لغموض القواعد والتناقض، تعدد وتشتت أجهزة المؤسسة الأمنية. فوصل عدد هذه الأجهزة إلى تسعة تضم عدداً كبيراً من الموظفين، وخضعت عملياً للسيطرة المباشرة لرئيس السلطة في عهد الرئيس عرفات الذي قام شخصياً بجميع التعيينات في المناصب العليا كرؤساء الفروع، والأقسام، والمديريات التابعة لها. وبسبب التداخل والتضارب في مهامها ووظائفها وصلاحياتها وعدم الوضوح في التسلسل القيادي والقواعد الإجرائية والضوابط، تعاني هذه الأجهزة من الكثير من الخلل والقصور، وسادها حالة من التخبط والارتباك والفوضى والانفلات وصلت إلى حد المواجهة الدموية فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين المجموعات المسلحة التابعة للتنظيمات في بعض الأحيان، في وقت تنهال على الفلسطينيين، من جهات دولية عديدة ذات أجندات خاصة بها، الدعوات الضاغطة عليهم والمطالبة إياهم بالإصلاح.

وفي ظل عدم وضوح القواعد الناظمة يستمر ضعف اعتبارات الكفاءة والجدارة ونظم المساءلة والمحاسبة والإدارة الحديثة وسلطة القانون والتقاليد المؤسسية داخلياً، كما تتضاءل أيضا قدرة النظام الفلسطيني على المبادرة وعلى مواجهة التحديات التي تعترض الفلسطينيين خارجياً.

٢. **الانكشافية الشديدة:** ومن أكثر أشكال هذه الانكشافية وضوحاً شح الموارد والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية. وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية المعروفة للدعم الخارجي، فإن

سلبيات كثيرة لازمت إدارته بالصيغ التي عهدناها في فلسطين، كتعزيز التنافس بين المؤسسات الفلسطينية الذي أدى إلى تشويش وتعثّر في تحديد أولوياتها، وكإضعاف المؤسسات التي تفتقر إلى المهارات السياسية أو التنظيمية اللازمة لتمكينها من الحصول على التمويل. كما تركت أيضاً المساعدات الخارجية تأثيراً سلبياً على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى سيادتها واستقلالية قراراتها (وبالتالي على المواطنة الفلسطينية مفهوماً وممارسة)، بسبب اعتماد الفلسطينيين سلطة ومعارضة ومجتمعاً أهلياً عليها بدلاً من اعتمادهم على المواطنين، ما سهل على الجميع إعفاء أنفسهم من الخضوع للمساءلة والمحاسبة والمكاشفة أمام المواطنين.

وتنعكس هذه الانكشافية داخلياً على نظام القيم والمعايير التي تحكم المجتمع الفلسطيني وتنظمه، حيث تغيب القواعد الواضحة لأنماط السلوك والعلاقات ولنماذج الفعل لدى الأفراد في جميع المستويات. ويلاحَظ في هذا السياق عدم قدرة غالبية المؤسسات (الأسرة، والمدرسة، ومنظومة التعليم، والجمعيات المهنية، والثقافية) على أداء أدوارها ووظائفها، لكونها تعاني من ذات الاضطرابات والاختلالات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة الراهنة.

ومما زاد الأمر صعوبة، ضعف الاقتصاد الفلسطيني، ما يؤدي إلى تعاظم معاناة قطاعات واسعة من الفلسطينيين، كما أن الفجوة بين الناس تعمقت مؤخراً، وذلك نتيجة لحالة الاستقطاب الاجتماعي التي شهدها المجتمع الفلسطيني في السنوات العشر الأخيرة، والتي ارتبطت بالتشكل السريع لثروات طفيلية كبيرة لدى طبقة جديدة تتكون من كبار رجال السلطة، وخبراء، ومتنفذين، ومتعهدين حصلوا على أموال وامتيازات كبيرة وكثيرة بفضل مشروعات تجارية واحتكارية تتصل بالواقع السياسي الجديد، واستفادوا من المساعدات الأجنبية الضخمة. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام شاملة ودقيقة حول توزيع الدخل في فلسطين، من الواضح أن تلك

الفجوة كبيرة، وتتعاظم، ما سيكرس مزيداً من الفقر والحرمان والتهميش لقطاعات كبيرة من الجمهور. أما الفساد، فانتشاره واسع في هذه المناخات، ويتلازم معها، ويحول دون مواجهته ضعف المأسسة وغياب القانون وانعدام الأمن الفردي والجماعي وارتفاع معدلات العنف والجريمة، وغير ذلك من الظواهر والمظاهر المجتمعية المقلقة والمهددة لأمنه وانسجامه الداخلي.

أما اجتماعياً، فشهدت السنوات الأخيرة حالة من التراجع في حالة النساء في الوطن، حيث زادت حالات الزواج المبكر بنسبة ٧٩٪، وارتفعت معدلات الطلاق إلى ٤٠٪، والتسرب من المدارس بنسبة ٣٠٪، وحالات العنف ضد النساء حيث وصلت إلى قتل ٣٣ حالة على خلفية الشرف في كل من الضفة والقطاع، بينما انخفضت مشاركة المرأة في قوة العمل لتصل إلى ١١,٤٪ بعد أن بلغت ١٤٪ قبل اندلاع الانتفاضة.[٣٣] وعلى الرغم من تشكّل وزارة تُعنى بالمرأة، فإن ذلك لم يترجم إلى سياسات ملموسة للنهوض بالمرأة، وبقي تمثيلها محدوداً في الوزارات والأحزاب والمنظمات الأهلية، كما أن الأطر النسوية ذاتها بقيت مجزّأه وضعيفة، ما حال دون تأثيرها الجاد على القوانين والتشريعات والسياسات العامة.

٣. **الانسداد السياسي**: أما حالة المواجهة القائمة اليوم مع إسرائيل، فتضع أمام الفلسطينيين جملة من التحديات الكبيرة والصعبة كالارتباك الشديد السائد في التعاطي مع كافة جوانب ومستويات الشأن الفلسطيني، وفي الكيفية التي تُعالج بها قضايا مهمة كالانتفاضة وأهدافها وأدواتها، ومجمل المسائل الداخلية كالعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والعلاقة مع المعارضة، وسبل

[٣٣] من نشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- ومصادر وزارة الصحة.

مواجهة الجدار التوسعي، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وانهيار سلطة القانون والنظام العام، وغير ذلك من القضايا.

ومما يعمق الانسداد السياسي الداخلي غياب القواعد والأسس والضوابط المطلوبة لنظم العلاقة بين من يَحكم (السلطة الوطنية) ومن يُحكم (بقية المجتمع بما في ذلك المعارضة) وفق معايير واضحة، بشكل يضمن للطرفين مقومات التعايش المشترك، وكذلك امتلاك القدرة على التأثير في المشهد الفلسطيني باتجاهات لا تتعارض مع إمكانية تحقيق هدفَي التحرر الوطني والمجتمعي. إن غياب تلك القواعد يحول اليوم دون التعاطي الفعّال والمبدع مع الكثير من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة تلك التي ترتبت على اندلاع الانتفاضة وما تبعها من إجراءات تدميرية من الاحتلال.

وتتعزز حالة الانسداد تلك بين الحين والآخر بسبب التقاطب الحاد بين توصيفين ضيّقين من العمل السياسي والمقاوم، الذي طغى –وما زال يطغى– على الحالة الفلسطينية منذ فترة طويلة، وبخاصة أثناء الانتفاضة. ويتجلى هذا التقاطب بالتشبث شبه الأصولي من قبل الأطراف الفلسطينية المختلفة بصيغة الثنائيات الضيقة في التعاطي مع الشأن الوطني على الرغم من شدّة تعقيد معطياته ومستلزمات تجسيده على الأرض، كتشبث فريق بالصيغ السياسية، وآخر بالصيغ المسلحة، ما يجعل الجمهور يتوه بين واقعية وجدوى الصيغتين. ومما يعزز حالة التيه هذه ضعف الخطاب السياسي داخلياً وخارجياً. ويتجلى ذلك بغياب الحوار (الخطاب) الجاد والمتماسك بين السلطة وكل من المعارضة والجمهور، على الرغم من أهمية الأحداث والمآزق التي تواجهها الحالة الفلسطينية، حيث تدير السلطة ظهرها للمعارضة وللجمهور في مسائل كثيرة مهمة كقضايا المفاوضات، والفساد، والانفلات

الأمني، والفوضى، وانهيار النظام العام، كما أن المعارضة، في كثير من الأحيان، لا يبدو أنها تفعل عكس ذلك. أما خارجياً، فالخطاب الفلسطيني- الرسمي والمعارض- لا يزال يراوح مكانه، حيث أنه يعاني من الضعف والقصور وعدم التأثير ولم يرتقِ بعد ليتناسب مع ما هو مطلوب منه وطنياً.

ومن التحديات المهمة الأخرى التي تعترض الفلسطينيين اليوم خفوت وتراجع الدعم العالمي لحقوقهم الوطنية. ويتمثل ذلك بفقدانهم جزءاً كبيراً من الدعم والمؤازرة التقليدية في بعض الساحات الدولية، في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل أبشع سياساتها ضدهم، بينما قوطعت قيادتهم المنتخبة، وأدرجت العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية في قوائم ما يسمى بالمنظمات الإرهابية، إضافة إلى اعتبار الانتفاضة الفلسطينية ذاتها إرهاباً. ويقابل كل ذلك اختراقات إسرائيلية مهمة كاستمرار وتعاظم الدعم الأمريكي، وتوثيق العلاقات وتمتينها مع ساحات دولية مهمة كالهند، والصين، وتركيا، إضافة إلى الساحة العربية بالطبع، ونجاح الإستراتيجية الإسرائيلية في تفكيك المنطقة العربية وشل أقطابها الأساسية، الأمر الذي تحقق فعلاً في العراق، وأخيراً - وربما الأهم- تعزيز موقع إسرائيل في إطار اصطفاف الدول المناهضة لما يوصف بالإرهاب على الرغم من سجلها المغاير تماماً لذلك. فعمليات القتل والتنكيل التي تمارسها القوات الأمريكية اليوم في العراق هي ليست أقل بشاعة من الممارسات ذاتها التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين، ما يعني أن الأرضية «الأخلاقية» التي ترتكز عليها إسرائيل اليوم في تبرير عدوانها ضدهم لم تعد أكثر انخفاضاً من تلك الأرضية «الأخلاقية» التي على أساسها تبرر الولايات المتحدة وحلفاؤها سياساتها وممارساتها البشعة ضد العراقيين.

٤. **ضعف الأداء:** كشفت الهجمة الإسرائيلية الشديدة على المجتمع الفلسطيني في السنوات الأربع الماضية عن الكثير من مكامن الضعف والخلل وأوجه القصور الذاتي لدى الفلسطينيين. ومن أهم ما كشفت عنه هذه الهجمة هُلامية وضعف بنى وأداء ورؤى وأهداف واستراتيجيات الكثير من المؤسسات، ما انعكس سلباً بالطبع على سياساتهم، وخططهم، وبرامجهم، ومبادراتهم، وأنماط تفاعلهم داخلياً وخارجياً. وينبغي التنويه هنا أن ضخامة الآثار المترتبة على السياسات التدميرية للاحتلال، تحول دون تمكن أيٍّ من المؤسسات أو القطاعات أو القوى مواجهتها منفردة، ما يستدعي تطوير آليات للتوفيق بين جهود القطاعات الحكومية والمبادرات الشعبية، لتحقيق التكامل في إطار تعزيز الصمود والمقاومة والبناء. أما السلطة ذاتها فعلى الرغم من أنها استطاعت الحفاظ على وجودها (من الزاوية الوطنية والرمزية)، فإنها في المقابل لم تستطع التعاطي مع التحديات برامجياً وسياساتيّاً بشكل كافٍ وفعَّال، حيث لم تقدم الرؤى والإستراتيجيات المناسبة لإدارة الكثير من تفاصيل الفعلين النضالي- المقاوم ضد الاحتلال، والمجتمعي الداخلي بشكل ناجح وتراكمي متناغم، ما أفقدها المبادرة وجعلها في كثير من الأحيان تلهث خلف التطورات كتلك المرتبطة بالانتفاضة وتبعاتها المحلية والخارجية، الأمر الذي أضعف ثقة الجمهور بها. إن عدم وضوح، لا بل إشكالية العلاقة بين الرئاسة ورئاسة الوزراء والأجهزة الأمنية وبين جميع هذه المؤسسات والمجلس التشريعي، وبين السلطة والمعارضة ولهاث السلطة خلف الأحداث في كثير من الأحيان وكذلك تبنيها لمنطق إدارة الأزمات بدلاً من تبني الخطط الإستراتيجية وعدم فاعليتها في محاربة الفساد، انعكس سلباً عليها داخلياً وخارجياً، وأضعف قدرتها على إطلاق وإدارة السياسات والمبادرات والتشريعات الخلاصية – التطويرية اللازمة لتعزيز صمود الناس على الأرض وللاستجابة بشكل فاعل لتطلعاتهم المجتمعية المختلفة.

وفيما يتعلق بالجوانب الخدمية كالصحة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، والعمل، فيبقى من الضروري العمل

على تحسينها وتوسيع رقعتها (أفقياً ورأسياً) لتشمل جميع المناطق والفئات والمجالات والمستويات. ففي مجال الصحة، لا بد من زيادة عدد المراكز والعيادات والوحدات الصحية المتخصصة وتحسين نوعية خدماتها، مع منح الريف اهتماماً أكبر مما هو قائم الآن، وكذلك توفير المتخصصين في شتى المجالات مع بذل جهود نوعية خاصة لتوفير الكفاءات والخبرات التي يعاني القطاع الصحي من النقص فيها، وزيادة الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والوقائية وتحسينها نوعياً. أما في مجال التعليم، فمن الواضح أنه لا بد من إصلاح المؤسسات التعليمية والنهوض بمستواها العلمي، وبخاصة من ناحية المنهاج، ونوعية المعارف التي تقدَّم ومستوى العاملين بها، وأساليب عرضها وتلقّيها، وكذلك من زاوية درجة تناسبها مع «الطبيعة الخاصة» لمتطلبات المجتمع الفلسطيني، ومع احتياجات السوق.

وبخصوص البطالة والفقر وما يتفرع عنهما من تحديات، فهناك حاجة ملحة ومتعاظمة لتطوير استراتيجية وطنية شاملة لمواجهتهما ولمعالجة ما يترتب عليها من هبوط لمستوى الحياة، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار حالة الفوضى وانعدام الأمن والنظام، واستشراء العبثية والاغتراب لدى قطاعات واسعة من الناس، التي تشعر بالإقصاء والتهميش منذ سنين. ولترجمة الخطط والبرامج المعنية بمجابهة البطالة (التي هي بمثابة الآفة المحورية التي يترتب عليها وجود الكثير من الآفات الأخرى) على الأرض، فلا بد من توفير بيانات دقيقة ومنظمة وشاملة عن رقعتها (مَن، أين، ومنذ متى) وعن الشواغر التي تظهر، أو يمكن تشجيع وتحفيز ظهورها في الاقتصاد المحلي، وذلك عبر تطوير مكاتب الاستخدام والتشغيل، وتفعيل وتطوير برامج التدريب، ووضع مشروع قانون صندوق التشغيل

الفلسطيني موضع التنفيذ، وإعداد قانون وأنظمة خاصة به، وتشجيع الناس وتقديم الدعم المناسب لهم لإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، وذلك عبر استصلاح الأراضي، ودعم الإنتاج عند التسويق، وتوفير الخدمات الزراعية، وتفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين على سبيل المثال.

أما المؤسسات المعنية بالشؤون الاجتماعية، وعلى رأسها الوزارة، فمن الواضح أنها بحاجة إلى الاهتمام بالمبادرات التنموية والتطويرية بشكل أكبر، وأن لا تكتفي بالخدمات الإغاثية والمؤقتة، وأن تولي أهمية أكبر للفئات الأكثر ضعفاً، وبخاصة الأطفال والنساء والمسنين، وأن تستجيب لاحتياجاتهم بشكل أفضل، وأن تدعمهم وتوفر لهم الحماية النفسية والاجتماعية والقانونية اللازمة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أن تكون مجهودات الإصلاح والمبادرات المتبناة، شاملة ومتوازنة وطويلة المدى ليتسنى لها فعلاً التخفيف من الآثار السلبية التي يتركها الاحتلال على حياة الناس.

أما على مستوى الهيئات المحلية، فما زال أمام هذا القطاع الكثير من المهام والتحديات التي ينبغي الانتباه إليها للتمكّن من خدمة الجمهور وتعزيز صموده وطنياً ومجتمعياً ومن بينها: إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، ووقف سياسة التعيين، والكف عن تدخل السلطة المركزية غير المبرر في شؤونها، وتوسيع ما لديها من سلطات وصلاحيات، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للتنمية والتطوير المحلي، ليتسنى لهذه الهيئات أن تكون قادرة على خدمة جماهيرها وطنياً ومجتمعياً بشكل أفضل. أما التنسيق والتعاون بين الهيئات المحلية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة، فهو أيضاً بالأمر المهم، حيث أنه يتيح المجال للهيئات المحلية أن تقديم

خدماتها بنجاعة وفاعلية (نوعاً وتكلفةً وطرق توصيل). ولكن على الرغم من وجود هذا التنسيق والتعاون لدى بعض الهيئات المحلية، فإنه مغيب لدى البعض الآخر، أو أنه يقتصر فقط على توصيل بعض الخدمات، ولا يتناول الأهداف العامة والخطط والإستراتيجيات والاعتبارات المالية والإدارية. ويرتدي مثل هذا التعاون والتنسيق أهمية استثنائية لدى الفلسطينيين، وبخاصة لشح الموارد لديهم وللتصدي بنجاح لإجراءات الاحتلال التدميرية.

ومن الأمور التي لها انعكاس كبير على الأداء الفلسطيني طبيعة العلاقة بين السلطة ومؤسساتها من ناحية والقطاعين الخاص والأهلي من ناحية أخرى، وإمكانية جعلها علاقة منسجمة وتكاملية ليتسنى الاستفادة مما لديها جميعها من قدرات وإمكانات وموارد. إن قيام علاقة جديدة على أساس الشراكة والتوازن بين هذه الأطراف من شأنه أن يعفي السلطة ومؤسساتها من تقديم بعض الخدمات التي تستطيع المنظمات الأهلية تقديمها، وربما بفعالية أفضل وبكلفة أقل، كالخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات العاملة في المجال الصحي (الخدمات الأولية الوقائية) على سبيل المثال. كما أن القطاع الخاص يتمتع بمهارات وخبرات مهمة مماثلة يمكن الاستفادة منها في إدارة الكثير من المشاريع والنشاطات الاقتصادية التي تديرها السلطة الرسمية. ومن باب تنظيم عمل جميع هذه المؤسسات، هناك ضرورة بالغة الأهمية لتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على المستوى القطاعي، وذلك للحيلولة دون التكرار والازدواجية في المشاريع والنشاطات. كما من الضروري أيضاً تعزيز التنسيق المناطقي، وبخاصة بين جناحي البلاد (الضفة والقطاع) مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، بهدف تشجيع ومن ثم رعاية المبادرات المحلية.

المراجع

المراجع العربية:

١. إعلان حقوق الإنسان الصادر العام ١٧٨٩ في ..... (دار النشر)، سنة[a١].

٢. بيرلين، ايسايا. **عصر التنوير، فلاسفة القرن الثامن عشر**، ترجمة فؤاد شعبان، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠.

٣. تقرير **(Transparency International)** الصادر العام ٢٠٠٢، ويحمل عنوان «دليل الوعي بالفساد».

٤. تقرير التنمية البشرية العربية الذي يحمل عنوان «دليل الوعي بالفساد»، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العام ٢٠٠٢.

٥. تقرير التنمية البشرية الصادر عن مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت ٢٠٠٥.

٦. تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنة المالية ١٩٩٧، المجلس التشريعي الفلسطيني.

٧. تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦.

٨. تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنة المالية ١٩٩٧، المجلس التشريعي الفلسطيني.

٩. تقرير الجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦.

١٠. داوود، عمار. **الفساد والإصلاح**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣.

١١. سباين، جورج. **تطور الفكر السياسي**، الجزآن الأول والثاني، ١٩٦١.

١٢. الزبيدي، باسم. «الفساد والنظام السياسي الفلسطيني»، في **الفساد في فلسطين**، تحرير باسم الزبيدي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١.

١٣. شافولييه، جان جاك. **تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

١٤. محفوظ، مهدي. **اتجاهات الفكر السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

١٥. محمد، علي عبد المعطي. **الفكر السياسي الغربي**، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥.

١٦. مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آذار ٢٠٠٤.

١٧. المنشورات الصادرة حول الإصلاح والفساد في فلسطين عن كل من مركز البحوث والدراسات المسحية، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان، رام الله، فلسطين.

المراجع الإنجليزية:

1. Almond, Gabriel A., "Comparative Political Systems," *The Journal of Politics* XVIII (August 1956): 391-409.
2. Almond , Gabriel A., and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton: Princeton University Press), 1963.
3. Ben-Dor, Gabrriel, "Political Culture Approach to Middle East Politics, "*International Journal of Middle East Studies* 8, 1 (January 1977).
4. Brynen, Rex, Baghat Korani and Paul Nobel, eds., "Political Liberation and Democratization in the Arab World", Vol.1, *Theoretical Perspectives*, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995).
5. Carrithers, David, "Montesquieu's Philosophy of History, *Journal of Ideas* (January- March, 1986).
6. Diamond, Larry, ed., *Political Culture and Demcracy in Developing Countries*, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).
7. Ezbidi, Basem, and others, *The Muslim World and the West– A Muslim Perspective*. Institut fur Auslandsbeziehungen (ifa), GERMANY, 2004.
8. Huntington, Samuel P., "Will More Countries Become Democracies?" *Political Science Quarterly* 99, 2 (Summer); Samuel P. Huntington, Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy* 2, 2 (Spring 1991).
9. Kedourie, Eli, Democracy and Political Culture (Washington, DC: Washington Institute for Near East.
10. Khan, Mushtaq, "State Failure in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanation", in Hunter, J. Harris, J. and Lewis, C. (eds) *The New Institutiona Economics and Third World Development*. London: Routledge, 1995.

11. Masters, Roger D. *The Political Philosophy of Rousseau.* Princeton: Princeton University Press, 1976.

12. Montesqeau. *Spirit of Laws*. Cincinnati Robert Clarke & co 1873.

13. Pocock, J.G.A. *The Machiavellian Moment: Florentine Political Thoughts and the Atlantic Republican Tradition.* Princeton: Princeton University Prss, 1975.

14. Pye, Lucian W., "Introduction: Political Culture and Political Development," in *Political Culture and Political Development*, Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds. (Princeton: Princeton University Press, 1965).

15. Said, Edward, *Covering Islam*, Vintage, 1997.

16. Strauss, Leo, and Joseph Cropsey. *History of Political Philosophy*, 2nd ed. Chicago: Rand Mc Nally, 1972.

17. Wilkins, Butleigh, Taylor. *The Problem of Burkes Political Philosophy*. Oxford: Clarendon Press, 1967.

18. Wolin Sheldon. *Politics and vision , Continuity and Innovation in Western Political Thoughts*. Boston: Little, Brown, 1960.

تعقيب

تعقيب

هاني المصري*

على أهمية ما هو وارد في الدراسة القيمة التي أعدها الأستاذ باسم الزبيدي تحت عنوان «الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته «الحالة الفلسطينية .. نموذجاً» حول تقديم خلفية عامة حول الإصلاح ونظريات الإصلاح، والإصلاح في العالم العربي والإسلامي، فإنني سأركز في هذا التعقيب على الحالة الفلسطينية والإصلاح، التي هي كما اعتقد الغرض الرئيسي من الدراسة.

في البداية لا يسعني سوى الإشارة إلى أن الدراسة غنية ومفيدة للغاية، وتستند إلى منهجية علمية وضعت الإصلاح الفلسطيني في سياقه الصحيح، وهو ما يجري في العالم كله من تغيرات ومستجدات تكاد أن تقلب كل شيء رأساً على عقب، وذلك بعد انهيار النظام الدولي القديم ونشوء نظام دولي جديد أحادي القطبية، يد الولايات المتحدة الأمريكية فيه هي اليد العليا. فأمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية تحاول رسم خارطة العالم الجديد وفقاً لتصوراتها ومصالحها وأهدافها.

* مدير المركز الفلسطيني للإعلام والدراسات والأبحاث (بدائل) – نابلس.

ومع اتفاقي العام على مجمل ما هو وارد في الدراسة، فإنني أريد أن أركز أكثر، وأسمح لنفسي أن أقول وأضيف قليلاً على ما هو وارد في الدراسة حول خصوصية الوضع الفلسطيني، وموقع الإصلاح في هذه الخصوصية. فبدون إدراك هذه النقطة «الخصوصية»، بما فيه الكفاية، لا نستطيع التقدم على طريق حل المشكلات الرئيسية التي تواجهنا.

ما يجري لدينا هو بكل بساطة محاولة إقليمية ودولية، لتمرير مفهوم إسرائيل المدعوم أمريكياً الذي يصور الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً ما بين فلسطين وإسرائيل، باعتباره صراعاً على الحدود، وعلى الأمن، وناجم من سيطرة «الإرهاب» الدولي على الفلسطينيين أو قطاعات مهمة منهم. فما يجري هو محاولة تغييب طبيعة الصراع الأساسية بوصفه صراعاً بين الاحتلال والشعب المحتل. فبدلاً من تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتدين الاحتلال، وتطالب بإنهائه، وتقر بحق الشعب المحتل بمقاومة الاحتلال، يتم توجيه الضغوط المتنوعة على الضحية الواقعة تحت الاحتلال، ووضع شروط عليها، أبرزها تحقيق ما يسمى الإصلاح السياسي والأمني «وهو الاسم المستعار لترويض السلطة»، وجعل تطبيق هذه الشروط التزاماً من المفترض تحقيقه بشكل مسبق قبل إنجاز الحرية والاستقلال.

ولا أحد يدري كيف يمكن ذلك؟ فإذا كان تحقيق الإصلاح والديمقراطية وإقامة دولة فلسطينية تؤمن بالإصلاح والشفافية والمساءلة والمحاسبة ممكناً وهي تحت الاحتلال؟ فلماذا يكون هدف إنهاء الاحتلال مطروحاً؟ علينا في هذه الحالة، وحسب هذا المنطق المقلوب على رأسه، أن نسبح بحمد الاحتلال وندعو له بطول البقاء.

ما سبق لا يعني على الإطلاق ولا للحظة واحدة أنني ضد الإصلاح والديمقراطية وتأمين حقوق وحريات الإنسان والتنمية والعدالة والمساواة، ولا يعني أيضاً أننا لا يمكن أن نفعل أي شيء ونحن تحت الاحتلال، ولكن تحقيق الحرية والاستقلال بالمعنى الحاسم يعتبر ضرباً من المستحيل ما دام الاحتلال موجوداً.

فالاحتلال هو عمل استعماري استيطاني إجلائي عنصري يستهدف إبقاء الشعب الفلسطيني أسير التخلف والفقر والفرقة. والاحتلال هو ذروة الإرهاب، والمنتهك الأعظم لحقوق الشعب الفلسطيني، وحقوق وحريات الإنسان الفلسطيني، بصورة تدعو إلى جعل هدف إنهاء الاحتلال أولاً وأساساً هو الشرط المسبق لتحقيق الحرية والاستقلال والإصلاح والديمقراطية للفلسطينيين وفي فلسطين.

لا يعني ما سبق أن كل ما تدعو إليه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول المانحة وأطراف اللجنة الرباعية بخصوص الإصلاح الفلسطيني باطل، وإنما الحق منه وهو كثير، حق يراد به باطل؛ لأنه موضوع في سياق سياسي خاطئ من أساسه. سياق يتحدث عن الإصلاح، والإصلاح منه براء. فبدون إعادة الأمور إلى نصابها، ووضع الإصلاح في سياقه الطبيعي، حيث يجب أن يخدم المصالح والأهداف الفلسطينية في سياق تطبيق إستراتيجية واضحة لن يتحقق الإصلاح المطلوب، بل ستكون هناك لاحقاً مثلما كانت سابقاً، ضغوط خارجية «إسرائيلية أساسا» ترمي إلى إعادة صياغة وترويض السلطة الوطنية الفلسطينية لتهبط بسقف البرنامج الوطني الفلسطيني، ولتصبح على مقاس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وتتحول إلى وكيل، مجرد وكيل يقبل بما يعرض عليه، وينفذ ما يطالب به. وتجد هذه الضغوط أو قد تجد بعض الأفراد والشرائح والأوساط الفلسطينية التي تتحقق مصالحها من خلال الاستجابة لهذه الضغوط على أساس أننا قد «هزمنا»، وإسرائيل متفوقة عسكرياً ويربطها تحالف استراتيجي عميق مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعرب في أسوأ أحوالهم، «وأن ليس بالإمكان أبدع مما كان»، «وإنقاذ ما يمكن إنقاذه». ولكن معظم أفراد الشعب الفلسطيني لا يجدوا ما يحقق آمالهم وأهدافهم ومصالحهم من خلال الاستجابة لهذه الضغوط.

فمثلما نجد أوساطاً ترى عدم وجود مفر من التكيف مع الضغوط الخارجية بسبب عدم وجود بديل آخر «كما يعتقدون»، وكذلك من أجل تقليل الأضرار والخسائر إلى أدنى حد ممكن. هناك أيضاً قوى

ومجموعات فلسطينية ترفض هذه الضغوط كلياً، وترفض التعامل معها، على أساس القناعة بوجود بديل هو المقاومة المسلحة التي تستطيع وحدها دحر الاحتلال. وإذا لم تستطع وحدها تحقيق هذه المهمة، فإن صمودها لفترة إضافية سيكون كفيلاً بإنهاض المارد العربي أو المارد الإسلامي أو كليهما من السبات العميق الذي يغطان فيه منذ فترة طويلة.

وهناك أفراد ومجموعات وقوى ثالثة ترى المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الضغوط الدولية، وتعرف جيداً أنها لا تستطيع أن تتجاهلها والتصرف وكأنها لم تكن. فلا مفر من التعامل مع الواقع الدولي الجديد ومخرجاته حتى نبقى موجودين وفاعلين في الخارطة الدولية الجديدة. ففلسطين كانت وستظل قضية دولية، وتأثرت جداً بما يجري في العالم في السابق كما تتأثر الآن، وكما سيحدث في المستقبل.

ولكن هذه الأوساط تدرك أيضاً أن الاستجابة لهذه الضغوط الدولية أو التكيف معها، لن يقود إلى تحقيق ما هو ممكن، وإنما إلى تصفية القضية الوطنية الفلسطينية تصفية كاملة من جميع جوانبها، باسم الإصلاح تارة، ومحاربة «الإرهاب» تارة أخرى. فالمخطط الإسرائيلي الجاري تنفيذه الآن يحاول فرض الحل الإسرائيلي المنفرد الانتقالي طويل الأمد متعدد المراحل، لأنه يعطي إسرائيل كل شيء تقريباً، ولا يعطي فلسطين سوى الفتات.

لا مفر من التعامل مع الضغوط الدولية، ولكن بأفق تغييرها عن طريق العمل لتغيير الواقع الفلسطيني على الأرض عبر الاستفادة من عدالة القضية الفلسطينية، ومن إسناد المجتمع الدولي لها، كما يظهر في قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، ومن تصميم الشعب الفلسطيني على الكفاح لتحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال. ولا يمكن تغيير الواقع إلا عبر بلورة رؤية إستراتيجية فلسطينية واحدة واقعية ووطنية تستوعب الخصوصية الفلسطينية، وينبثق عنها برنامج واحد وقيادة واحدة وسلطة واحدة وقرار واحد.

فالإصلاح في فلسطين حتى يبدأ ويتحقق يجب أن ينطلق من تحديد طبيعة المرحلة وخصائصها بدقة، والتحديات والمهمات القابلة للتحقيق على قاعدة الوعي بأن السياسة، ليست مجرد فن الممكن، بل هي فن تحقيق أفضل الممكنات.

والفلسطينيون منذ توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية، وبغض النظر عن تأييد أو معارضة اتفاق أوسلو وما نجم عنه، أصبحوا يمرون بمرحلة مزدوجة، طابعها الأساسي كونها مرحلة تحرر وطني، ولكنها ذات سمات أخرى كونها تتضمن مهمات بناء وطنية وديمقراطية وإصلاحية.

فوجود الاحتلال لا يفسر كل ما نعاني منه من ثغرات وأوجه قصور، ولا يبرر أن نقيم سلطة من لون واحد تقريباً، وتعاني من الفساد وسوء الأداء والإدارة والمحسوبية والفئوية والفردية، كما تعاني من المراوحة ما بين كونها سلطة وطنية ديمقراطية تسعى إلى إقامة كيان يستحقه الفلسطينيون، وكونها سلطة قمعية تجد أحد مصادر وجودها وشرعيتها واستمرارها في تلبية الشروط الإسرائيلية. فإسرائيل لا ترى بالسلطة سوى أداة أمنية لها بعض السمات السياسية، ولكن وظيفتها الأساسية توفير متطلبات الأمن لإسرائيل.

فخطيئة السلطة أنها تصورت أو تعاملت في المرحلة الأولى على الأقل، وكأنها دولة أو قاب قوسين أو أدنى من الدولة، ونسيت مهمة إزالة الاحتلال وغرقت في الرموز، والبساط الأحمر، والنشيد الوطني، واستعراض حرس الشرف. وتعاملت السلطة مع المرحلة الثانية، وبخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وحتى الآن، وكأنها سلطة من سلطات عدة، أو غير موجودة عملياً، وبانتظار الفرج من إسرائيل، وذلك انتظاراً لإعادة الاعتبار لاتفاق أوسلو والانسحاب إلى خطوط ما قبل الانتفاضة الثانية.

إذا وجدنا المعادلة المناسبة المنسجمة مع طبيعة الصراع وخصائصه، سنبتعد عن الثنائية المطلقة: مقاومة أم مفاوضات؟ إصلاح أم فساد؟

ديمقراطية أم ديكتاتورية؟ وسندخل في سياق سياسي يدرك أن الفلسطينيين ما داموا تحت الاحتلال فهناك ما يوحدهم أكثر بكثير مما يفرقهم. فالتخلص من الاحتلال هو الشعار الناظم لكل شيء. والسلطة تكتسب قيمتها من كونها أداة في يد الفلسطينيين لمساعدتهم في دحر الاحتلال وليس لإعطائه الشرعية بعد تقليصه أو تمويهه. وحتى تكون السلطة قادرة على ذلك، يجب أن تكون بأفضل شكل ممكن، وتقوم بواجباتها ومسؤولياتها على أحسن وجه فوراً وبدون إبطاء. وإذا وجدت السلطة أنها في وضع لا تستطيع فيه العمل، عليها أن تحل نفسها حتى تريح وتستريح، ولكي تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن احتلالها أمام نفسها وأمام العالم كله.

أعرف أنني أسهبت كثيراً في هذه النقطة وأهملت نقاطاً أخرى مهمة، ولكن عذري أن هذه النقطة هي النقطة المفصلية في الدراسة. وكما يقال: هنا الوردة فلنرقص هنا!

تعقيب

مضر قسيس*

قبل الاسترسال تجدر الإشارة إلى غنى ورقة د. باسم الزبيدي حول الإصلاح وجذوره، وكثافة الأفكار والروابط فيها، واتساع مدى الزوايا المطروحة فيها، كما أنها أتت لتعالج قضية مفصلية في سياق التطورات السياسية الراهنة، وفي سياق عمليات البناء الوطني المتعثرة.

للورقة بنية معقدة نوعاً ما، تعكس تشابكات الموضوع، وتعكس كذلك عدم نضوج معالجاته في المجتمع العلمي بشكل عام بأبعاده الراهنة المرتبطة بتغيرات سريعة في متغيرات السياسة وعلوم الاجتماع والاقتصاد، وبقاؤه، بالتالي، حقلاً معرفياً مبهماً. وتعتبر حالة الحقل الذي يكتنفه الغموض سبباً وجيهاً لطرق الموضوع بالبنية المعقدة التي نجدها في البحث.

فالمؤلف لا يكتفي بالرجوع إلى الإيتيمولوجيا، والتحليل المقارن في مجال الإيتيمولوجيا، والتطور التاريخي للمفهوم مع الوقوف الدقيق على السياقات التاريخية ومغازيها، بل وينتقل إلى ما هو

* مدير معهد الحقوق – جامعة بيرزيت.

متوفر من معالجة نظرية لموضوع الإصلاح (يشوبها أنها لم ترتقِ إلى السياق الراهن الذي يستخدم فيه المفهوم)، ومن ثم يقدم معالجة إقليمية تليها معالجة محلية يتضح من سياقهما أنهما تشكلان قراءة لسياق دولي استخدم المفهوم لأغراض متعلقة بأقاليم وكيانات جغرافية وسياسية إقليمية ومحلية. وباختصار، فقد عمل المؤلف على تبسيط المفهوم لغرض إجراء مسح عام للاستخدامات الممكنة له في الكتابات المعاصرة.

وفي خضم هذه البنية بالغة التعقيد، ولكن الضرورية للهدف العيني من البحث، عمل المؤلف على تفكيك المفهوم وبنيته المعقدة، وحلله إلى مجموعة علاقات وارتباطات. فالورقة تشير إلى ارتباطات مختلفة للإصلاح على المستويين العملي والمفاهيمي، اخترت أن أبرز من بينها الارتباطات التالية:

الأول، هو السياق الذي جعل من الإصلاح موضوعاً مطروقاً، فالمؤلف يشير بحق إلى أن موجة الاهتمام الأخيرة برزت بعيد التغيرات التي حصلت في أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وما أطلق عليه «انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة».

الثاني، هو ارتباط الإصلاح بالفساد بشكل عضوي.

الثالث، هو ارتباط الإصلاح بالديمقراطية.

الرابع، هو ارتباط عمليات الإصلاح بالمؤسسات.

وقد وجدت في فحص هذه الارتباطات من وجهة نظر دقتها، وعضويتها، وسببيتها، وتاريخيتها موضوعاً لهذا التعقيب النقدي. سوف أطرق هذه الارتباطات المهمة والمثيرة للجدل من منظور مكانة مفهوم الإصلاح، ومن منظور التوازن ما بين الكوني المنطقي من جهة، والتاريخي من جهة أخرى، وأن آخذ المنظورين التاريخي والسياسي كأداة لفحص الحجج.

أولاً- سياق الإصلاح

اتصل مفهوم الإصلاح بانهيار الاتحاد السوفييتي بشكل متأخر (post-factum). وقد شكل الإصلاح في ذلك الوقت محاولة جادة لتجنب هذا الانهيار، حين شهد الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال، حركات إصلاحية قبل انهياره، آخرها حركة غورباتشوف التي أطلق عليها اسم الغلاسنوست، وهو اسم يدل على تعديل في سياسة الاتحاد السوفييتي السابقة التي وصفت بالانغلاق. لست هنا بصدد الجدل حول ما إذا كان الاهتمام قد بدأ قبل الانهيار بسنوات عدة من ناحية زمنية، فالإشارة المتكررة في الأدبيات إلى الإصلاح على أنه وسيلة تعلقت بمرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، وما بعد التحول في بولندا العام ١٩٨٩، تغض النظر عن أمر مهم يتعلق بالحراك الداخلي للمجتمعات، وتصف عمليات التغيير الكبرى على أنها نتاج عوامل خارجية أهمها الإعلام، وكأن قيادة التغيير في بولندا لم تأتِ من أكثر مؤسسات النظام الاشتراكي شرعية وهي النقابات، ولم تأتِ عمليات الإصلاح في الإتحاد السوفييتي من قمة الهرم في النظام السياسي، ولم يخطط لها في داخل أروقته.

وأعتقد أن ما يفسر ارتباط مفهوم الإصلاح في الأذهان بانهيار الاتحاد السوفييتي يكمن في أمرين؛ أولهما هو الخلط بين الترويج لمقولة الإصلاح والاهتمام بعمليات الإصلاح (وشتان ما بين الأمرين)؛ وثانيهما هو نظرية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، وربطها بمجموعة الإصلاحات التي شهدتها مجموعة الدول التي خضعت لموجة التحول الثالثة، بيد أن موضوع ارتباط الإصلاح بالديمقراطية هو أمر يحتاج بحد ذاته إلى فحص، سنأتي إليه لاحقاً.

ما أشير إليه هو أمر أصبح مألوفاً بدرجة كبيرة في السياق الفلسطيني في السنوات الأخيرة. ففي الوقت الذي وضعت فيه مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني مطالب الإصلاح على أصعدة عدة، يصور مشروع الإصلاح في وسائل الإعلام الغربية، بإنجازاته، وكأنه نتاج

الضغوط والتدخلات الخارجية. ولست هنا بصدد الادعاء بأن العوامل الفاعلة في عملية التغيير، سلباً أو إيجاباً، تقتصر على عناصر داخلية، بل أرجو الإشارة إلى أن تشويه دوافع عمليات التغيير التي غالباً ما يطلق عليها أحد الأطراف اسم «عمليات الإصلاح» يشكل، في واقع الأمر، جزءاً من مؤشرات الصراع على اتجاه وطبيعة عمليات التغيير التي تنجم عن الحراك الاجتماعي، وهو صراع يشكل عنصراً عضوياً من عناصر الصراع التقليدية في المجتمعات المعاصرة التي تشمل الجوانب الطبقية، والقومية، والثقافية، والإثنية، والإقليمية، وما إلى ذلك. والتشويه الحاصل هنا هو الانسياق وراء الجانب «الشعاراتي» في العمليات الإصلاحية، وهو جانب منغمس حتى أخمصه في الأيديولوجيا السائدة والمرتبطة بالليبرالية الجديدة، وهي، في واقع الحال، أيديولوجيا تحتاج إلى «الإصلاح» ولا يمكن قبول مقدماتها على أنها مسلمات.

وفي الوقت الذي تصور فيه إدارة الولايات المتحدة نفسها على أنها المصلح الرئيس، وأنها تخوض غمار عمليات الإصلاح في أنحاء المعمورة دعماً، وتأييداً، وتخطيطاً، وحرباً، فلا تفوتنا الدعوات الراهنة، والتاريخ الزاخر بالإصلاحات في حياة النظام الرأسمالي منذ نشأته، وحتى اللحظة.

وباختصار، ربما يساعد اللفظ الإنجليزي المستخدم لمفهوم الإصلاح (reform) للتفسير. فالمعنى الحرفي للمصلح الإنجليزي هو «إعادة التشكيل»، وهو أمر لا يفترض وجود أية سياقات خاصة ليصبح ممكناً أو لتنشأ له حاجة، فالحاجة إلى إعادة التشكيل تنشأ عن التطور الطبيعي للأمور، وفي المجتمعات البشرية يشكل النمو السكاني، وتطور وسائل الإنتاج، واختلاف الوسائل المستخدمة في الحياة اليومية، وتغير أنماط الحياة، وأمور أخرى عديدة مجتمعة أو منفردة، سبباً كافياً للمباشرة بعملية إصلاح. وينطبق الأمر ذاته على فكرة ربط مفهوم الإصلاح بمفهوم الفساد.

ثانياً- مقولة الفساد كضد الإصلاح

من ناحية أخرى، فإن نظرة متعمقة ستضع علامات سؤال حول الربط الجازم بين مفهومي الإصلاح والفساد، فالإصلاح هو طريقة من طرق إحداث التغيير امتازت بتدريجيتها وسلميتها النسبية و«عدم ثوريتها»؛ أي أنها امتازت بدرجة عالية من تحمل (tolerance) النظام القائم ومحاولة تغييره تدريجياً بدلاً من قلبه رأساً على عقب. وكما ورد في الورقة في الفقرة التي تعالج الإصلاح كمفردة لغوية، تشير الكلمة إلى دافع لتحسين الشروط والتحسين (improvement)، ولا تشير إلى افتراض وجود وضع فاسد يحتاج إلى تغيير شامل، بل وتشير في الغالب إلى إمكانية تحسين النجاعة (efficiency)، الأمر الذي غالباً ما يشكل الدافع الرئيس وراء عمليات إعادة التشكيل. أمّا أن تكون مكافحة الفساد تفضي كذلك إلى تحسين النجاعة، وتشكل عملية إصلاح بحد ذاتها في أغلب الأحيان، فلا يعني ذلك وجود علاقة عكسية عضوية بين الإصلاح والفساد، فلا شك أن هناك متسعاً لعمليات إصلاح دونما تشخيص حالة فساد (الإصلاح اللغوي على سبيل المثال). ولإيجاد الأسس والدوافع التي تحفز عمليات الإصلاح والمطالبة بها، ربما كانت نظرية الخيار العقلاني هي ما يمكّن من إعطاء التفسير المناسب لعدد من الظواهر، من اتساع الظاهرة تاريخياً، وجغرافياً، وموضوعياً، وهي ظواهر لاحظتها الورقة وأولتها الاهتمام، بيد أنها لم تستغرق في تفسيرها.

من غير المستبعد أو المستهجن أن ينشأ هناك تصور عن حالة من التكافؤ بين نظام السوق غير الحر (الاشتراكي) والفساد. بيد أن هذا الافتراض يقابله طبيعياً افتراض آخر (يقع على الغالب في خلفيته) يقول بالتكافؤ بين نظام السوق الحر (الرأسمالي) ونقيض الفساد (أو غيابه)، وهو افتراض تدحضه نشرات الأخبار كل يوم، ويفضي إلى استنتاج حول عبثية المقولة التي تربط الإصلاح بنظام السوق، وتوضح مغزاه الأيديولوجي وطابعها الترويجي، ويعني ذلك

بالنسبة إلى الموضوع المطروق أعلاه حول تعاظم الاهتمام بالإصلاح إثر انهيار الإتحاد السوفييتي أن ما حصل في واقع الأمر هو نزوع طبيعي للاهتمام في عمليات التغيير بعد سقوط نظام سياسي اقتصادي اجتماعي، رافقته حملة ترويجية نقلت الاهتمام النظري من خصوصية عمليات التغيير المشار إليها إلى موضة التغيير، جاعلة بالإمكان الاستعاضة عن مفهوم الإصلاح بموضة الإصلاح (والفارق بينهما يكمن في أن بالإمكان السير في موضة الإصلاح وفقاً لوصفة محددة رسمتها الدوائر التي تحدد الخطاب الساري في الحقبة المعنية)، بينما يحتاج الإصلاح الرامي إلى رفع مستوى النجاعة إلى استخدام الموارد المتوفرة بأفضل شكل ممكن، ما لم يحصل في تجارب التغيير التي قادها التوجه الذي اعتبر أن الوصفة السحرية لإعادة تشكيل البناء الاقتصادي يكمن في الخصخصة على سبيل المثال، متخفياً وراء مكافحة الفساد المتفشي في القطاع العام، مفضياً بعد ذلك، إلى نظام جديد أنتج ما يعرف بالأغنياء الجدد في روسيا، والقطط السمان في مصر، الذين يشتركون في صفة رئيسة: الفساد!

لا شك أن هناك تعاضداً بين القديم، والمنهار، وغير الفاعل من جهة، واستشراء الفساد من جهة أخرى، بيد أن الاستنتاج بأنهما نقيضان شبيه بالاستنتاج بأن الجوع والأكل نقيضان بدلاً من القول بأن الجوع والشبع نقيضان، وأن الأكل وسيلة قد تؤدي من الجوع إلى الشبع، كما الإصلاح وسيلة قد تؤدي من الفساد إلى الصلاح. ويشبه ذلك الربط ما بين الإصلاح والديمقراطية، فلا يعقل أن يتم وصف إصلاح إجراءات توزيع المهام اليومية في البلاط الملكي (وهو فعلاً إصلاح إداري) على أنه تحول ديمقراطي على سبيل المثال.

ثالثاً- الإصلاح والديمقراطية

المثير للاهتمام هو أنّ الربط ما بين الإصلاح والفساد من جهة، والربط ما بين الإصلاح والديمقراطية (أو التوتاليتارية) من جهة

أخرى، لا يثير أية شكوك للوهلة الأولى. بل إنه ربط يبدو منطقياً، ومبرراً تاريخياً (إمبيريقياً). بيد إن ما دفعني إلى التشكيك فيه والعودة إليه هو ما ورد في الورقة حول المؤسسات وأهميتها في عمليات الإصلاح، ففي الوقت الذي صعب عليّ البحث عن حجج مضادة لأهمية المؤسسات لعمليات الإصلاح، بدأ يتضح أن آليات الإصلاح تختلف بشكل جوهري عن آليات مكافحة الفساد، أو على الأقل أن الذات الفاعلة في عملية الإصلاح لا تعتبر ذات الفساد موضوعاً لها بالضرورة. لا بل أكثر من ذلك، فكثيراً ما تكون ذوات الإصلاح هي نفسها ذوات الفساد.

لننظر إلى بعض الأمثلة الاستثنائية: هل تعتبر الثورة الإيرانية إصلاحاً؟ أو انتقالاً إلى الديمقراطيّة؟ وهل يعتبر تحول النظام السياسي الإيراني من الاعتدال إلى التشدد إصلاحاً؟ وهل يمكن اعتبار السياسية الجديدة للجماهيرية الليبية المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وتعويض متضرري حوادث إسقاط الطائرات إصلاحاً؟ وهل يشكل هذا الإصلاح تحولاً ديمقراطياً؟ وهل ينشئ التحول الديمقراطي في النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً بالضرورة؟ هل تعتبر خاتمة العمليات الإصلاحية في روسيا، التي توجت، بانتخاب بوتين رئيساً عملية تحول ديمقراطي حكماً؟ وهل من شك في أن الحركة الإصلاحية في سورية أنجزت تغييرات على النظام السياسي؟ وأن هناك موجات عديدة من التوجهات الإصلاحية في منظمة التحرير الفلسطينية؟

في واقع الأمر، هناك مفارقة مهمة، أعتقد أن من المفيد التذكير بها من حين إلى آخر: يمكن لشعب أن يختار بطرق ديمقراطية وبشكل يعبر عن إرادة الأمة أن ينشئ نظاماً غير ديمقراطي، ويشكل ذلك خياراً ديمقراطياً تماماً دون أدنى شك. ولذا، فإن الربط الجازم بين الإصلاح والديمقراطية يحتاج كذلك إلى تدقيق.

سيقول قائل إن الاتجاه العام لعمليات الإصلاح في العالم يسير في اتجاه التحول الديمقراطي، واتجاه تعزيز الديمقراطية. وسنتفق معه. بيد أن الربط المفاهيمي بين الإصلاح والديمقراطية هو أمر غير مؤكد.

رابعاً- الإصلاح والمؤسسات

ارتباط عمليات الإصلاح بالمؤسسات أمر يجدر الاتفاق معه. ولا شك في أن المؤسسات تشكل عنصراً دائماً في عمليات الإصلاح. ولا مجال للجدل هنا فيما إذا تبنينا النظريات البنيوية أو نظريات الخيار العقلاني. وحتى لو تبنينا النظريات الثقافية، فسيبقى دور الفرد محدوداً، ولوجدنا أن التعبير الرئيس عن الثقافة السائدة يكمن في مؤسسات المجتمع والدولة.

ما يستحق الفحص هنا هو إذا ما كانت العمليات الإصلاحية متطلباً مؤسسياً مستقلاً عن الحاجة المجتمعية «الموضوعية»؟ فهل يشكل الإصلاح سبباً لذاته على مستوى البناء المؤسسي بشكل عام؟ والإجابة عن هذا السؤال تكون بالإيجاب بلا شك. فالحاجة المستمرة للتغيير المرتبطة بالتطور والنمو وتغير المهام الرئيسة، تجعل من الإصلاح مهمة مناوبة في المؤسسات كافة. والسؤال الذي تجدر الإجابة عنه هو: متى يكون الدور الإصلاحي الذي تلعبه المؤسسات معبراً عن الحاجة «الموضوعية»؟ ومتى يكون تعبيراً عن الحاجة الذاتية للمؤسسة؟ أي متى يكون الإصلاح ذا طابع وطني؟ ومتى يكون إصلاحاً مؤسسياً؟

الأفكار التي تراودني في هذا الشأن تتعلق بالمستفيدين من الإصلاح، وبضحاياه، وطالبيه أو المطالبين فيه، وبدوافعهم، وبنتائجه الفعلية. فلا شك أن التغيير في السياق الاجتماعي ينجم غالباً عن إرادة، وأن وراء الإرادة مصلحة مدركة (بغض النظر عما إذا كان الإدراك حقيقياً أو مشوهاً من وجهة نظر الناظر)، وأن هناك ذوات لهذه العملية، كما سبق وأشرت أعلاه، تطالب بالإصلاح أو تسعى إليه أو تعمل على إحداثه، وأنه غالباً ما تنجم عن العملية برمتها نتائج مختلفة قليلاً أو كثيراً عن المخطط الأصلي.

أما في حالة المؤسسة، فغالباً ما تتسم الدوافع بالغموض بسبب اختلاط الرسمي بالشخصي، وبسبب تعددية الذوات التي تنفذ

برامج متنوعة لها ولاءاتها. وللتوضيح يمكننا أخذ مثال الموقف المؤسسي الفلسطيني المتعلق بإصلاحات موجهة نحو مكافحة الفساد: في بداية الأمر تنشأ تهم متفاوتة ومتبادلة بين أطراف السلطة السياسية المختلفة، فيتهم المجلس التشريعي السلطة التنفيذية (على شكل بعض أعضائها) بالفساد، والسلطة التنفيذية بدورها تتهم المجتمع المدني بالفساد، فينشأ حلف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويعلن أن هناك حاجة لإصلاح القضاء، في وقت تتحالف فيه الأقلية داخل المجلس التشريعي مع مؤسسات في المجتمع المدني إلى حين. في هذه الأثناء تقوم إسرائيل والولايات المتحدة بالإعلان بأن هناك فساداً في فلسطين يتلخص في شخص الرئيس، فتهب السلطات الثلاث، والمجتمع المدني للدفاع عن القائد الرمز، وتوضع «الخلافات الداخلية» جانباً لفترة ما، ليتضح أن الموضوع في الأصل لم يتعلق بشكل تام بمكافحة الفساد، بل استخدم موضوعة الفساد، ورفع شعار الإصلاح كوسيلة ضغط سياسية تلهب الشارع، وتحاول قلب الموازين القائمة. ولا ضير، بيد أن اختلاط الأوراق من جديد واتهام المجلس التشريعي بالفساد (وهو الطرف الوحيد الذي صمد خارج نطاق قفص الاتهام أطول من غيره) يعزز القناعة بأننا في أحد حالين: إما إمكانية الإصلاح في سبيل مكافحة فساد ميئوس منها في بلادنا؛ وإما أن أحداً لا يكافح الفساد. والاستنتاجان يجعلان من موضوعة دور المؤسسات في مكافحة الفساد قضية جدلية على أقل تقدير.

ولا يهدف الوصف السريالي أعلاه إلى إضفاء طابع العدمية على دور المؤسسات في عمليات الإصلاح المتعلقة بالفساد أو غيرها، بل يهدف إلى الإشارة إلى أن هناك ضحايا للفساد لا يمكن أن تتم عملية الإصلاح دون إشراكهم، وأن الدور المؤسسي ضروري لمأسسة عملية الإصلاح، كما أشار الدكتور باسم في ورقته، غير أن هذه المأسسة لا تجدي نفعاً ما لم تكن متناغمة مع الأهداف الأصلية لعملية الإصلاح، وليس ذلك بالأمر التلقائي. فالإصلاح الهادف إلى مكافحة الفساد دون أخذ أقل المتضررين شأناً من الفساد في

الحسبان (وهم الغالبية في أغلب الأحيان)، يشبه معالجة الجريمة في المحكمة دون الاستماع إلى الضحية، ودون جعل إحقاق العدالة هدفاً. ففي حين يمكن القول بإمكانية معالجة الجريمة، وربما معاقبة المجرم بسبب الجريمة، وبغض النظر عن الضحية، فإن الحكمة البشرية على مر العصور أكدت عدم كفاية ذلك، وأكدت على ضرورة الالتفات إلى الضحية ومحاولة إنصافها تحقيقاً للعدل.

صدر حتى الآن من هذه السلسلة

١- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني
علي الجرباوي

٢- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية
فؤاد المغربي

٣- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية
حسن خضر

٤- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في السياسة والعلاقات الدولية
رجا بهلول

٥- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية
محمود ميعاري

٦- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني
محسن يوسف

٧- The Myth of Camp David or the Distortion of the Palestinian Narrative
Helga Baumgarten

٨- Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian State
Martin Beck

٩- اليسار الإسلامي - إطلالة عامة
نصر حامد أبو زيد

١٠- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية - رؤية استراتيجية
حسن نافعة

١١- الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف
جوني عاصي

١٢- Beyond the Armed Struggle
Jean Allain

١٣- معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي
غسان العزي

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، الذي بدأ العمل به في العام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميّز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورش تدريبية داخل البلاد وخارجها.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.